



الاحتلال والتدخل العسكري وانعدام أمن الإنسان

يُعرِّض الاحتلال والتدخل العسكري أمن الإنسان للعنف على ثلاثة مستويات: المؤسسي، والبنوي، والمادي.¹ فهما يمتلآن، على المستوى المؤسسي، انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر استخدام القوة بين الدول إلا في حالة الدفاع عن النفس، وييطان القوانين السائدة في البلد الذي تمّ احتلاله. وقد يصل الأمر الى تشكيل حكومة تراعي مصالح القوّة المحتلة أكثر مما تراعي مصالح مواطنيها. وعلى المستوى البنوي، يؤدي هذا الوضع الى إحداث شروط جديدة تؤثر في توزيع الثروة والقوّة ما يؤدي الى تعميق الخلاف بين السكان. أما على المستوى المادي فيفرض الاحتلال أو التدخل العسكري نفسه بالقوة، ما يؤدي الى مقاومته بالقوة أيضاً وإلى وقوع إصابات جسيمة في صفوف مواطني البلد المحتل وقوى الاحتلال على حد سواء. ومن نتائج هذا الوضع أيضاً تعطيل النشاط الاقتصادي وسبل المعيشة والحريات الأساسية. وبهذا، يتنافى الاحتلال والتدخل العسكري مع حقوق الإنسان الأساسية، ويزعزع أمن الإنسان بصورة منهجية، ويعيدان التنمية البشرية أشواطاً إلى الوراء. هذه هي أمثلة التاريخ التي تنطبق على أشكال الاحتلال والتدخل العسكري جميعاً دون استثناء سواء أفي المنطقة العربية أم في بقاع العالم الأخرى.

الاحتلال

والتدخل العسكري

يزعزعان أمن الإنسان

بصورة منهجية،

ويعيدان التنمية البشرية

أشواطاً إلى الوراء

في البلدان العربية المجاورة وغير المجاورة بعدة طرق. فهما، أولاً، يهجران الشعوب عبر الحدود، ويطرحان بذلك تحديات إنسانية أمام دول الجوار، ويزرعان فيها بذور التوتر؛ ويمهدان السبيل لظهور جماعات متطرفة قد تلجأ إلى استخدام العنف، ويعرّزان من جاذبية الاتجاهات الداعية الى مواصلة دورة العنف في المنطقة والتي تؤدي الى إثارة ردود الفعل التي تنتقص من حقوق المواطنين وحرياتهم؛ أخيراً، وباعتبارهما تهديداً للسيادة الوطنية، يسمحان للحكومات العربية أن تتخذ من حماية الأمن القومي ذريعة لتأخير مسيرة الديمقراطية ومواصلة نمط الحكم الذي لا يستند إلى إرادة المواطنين.

أثناء إعداد هذا التقرير (في أواخر العام 2008)، كانت هناك ثلاثة بلدان عربية تعاني الاحتلال أو التدخل العسكري؛ وهي الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حزيران/يونيو 1967)، والعراق (منذ نيسان/إبريل 2003)، والصومال (منذ كانون الأول/ديسمبر 2006). يتقصى هذا الفصل أصول الاحتلال والتدخل العسكري في هذه الحالات الثلاث المختلفة ومجموع الآثار والخسائر الناتجة من ذلك. وينبغي التشديد، في مستهل هذا الفصل، على أن الآثار العامة تمتد إلى ما هو أبعد من العنف المؤسسي والبنوي والمادي المترتب في هذه الحالات الثلاث. يزعزع الاحتلال والتدخل العسكري أمن الإنسان

يمهد الاحتلال

والتدخل العسكري

لظهور جماعات متطرفة

قد تلجأ إلى

استخدام العنف

الجزور والخلفيات

والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي». وفي حزيران/يونيو 2004، اعتبر قرار مجلس الأمن 1546 أن وجود القوات الأميركية وقوات التحالف هو بناء على طلب الحكومة العراقية. وشهدت الفترة ما بين العامين 2004 و2006 انتخابات أدت إلى قيام حكومة عراقية مركزية وتميزت بجهود تزعمتها الولايات المتحدة بهدف فرض النظام والقانون، وللشروع بأعمال إعادة البناء. غير أن هذه التطورات المهمة لم تكن كافيةً للتغلب على موجة الاستياء المتعاظم في أوساط الشعب من الوجود العسكري. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أبرمت الولايات المتحدة والعراق اتفاقية⁶ تسحب بموجبها القوات الأميركية من العراق بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2011. وفي تصريح أدلى به في 27 شباط/فبراير 2009، أعلن الرئيس الأميركي أن «المهمات القتالية في العراق ستنتهي» بحلول 31 آب/أغسطس، من العام 2010.

الصومال: منذ سقوط حكومة سياد بري في العام 1991، تعرضت الصومال لنوعين من التدخل العسكري. وكان السبب المعلن للتدخل الأول من جانب قوات الولايات المتحدة في العام 1992 إنقاذ مئات الألوف من الصوماليين الذين يعانون المجاعة ومن ضحايا الحرب التي نشبت بين جناحي حزب المؤتمر الصومالي الموحد. وانسحبت القوات الأميركية في العام التالي بعد أن تحولت مهمتها الأصلية المتمثلة بتأمين تسليم المعونة الغذائية الطارئة إلى مهمة عسكرية لاستعادة الأمن انتهت بمواجهة دموية مع قوات محمد فرح عيديد (صلاح نصرأوي، ورقة خلفية للتقرير).

وحدث التدخل العسكري الثاني في الصومال في كانون الأول/ديسمبر 2006، عندما تدخلت القوات الإثيوبية لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية ضد قوات اتحاد المحاكم الإسلامية. وقد نجحت الأخيرة في بسط سيطرتها على أجزاء من الصومال، ولا سيما الجنوب، وعلى العاصمة مقديشو، وزعمت القوات الإثيوبية أنها دخلت البلاد تلبيةً لدعوة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأكدت أن بقاءها هناك مجرد إجراء مؤقت للتصدي للأخطار التي تتهدد الأمن القومي لإثيوبيا.⁸ يضاف إلى ذلك أن ثمة حركتين مقاتلتين معارضتين للحكومة الإثيوبية تعملان داخل الصومال وتتلقيان الدعم من إريتريا. وفور دخول القوات الإثيوبية الصومال، أرسلت

الأرض الفلسطينية المحتلة: في حزيران/يونيو من العام 1967، أقدمت إسرائيل على احتلال أراضٍ مصرية (سيناء)،² وسورية (مرتفعات الجولان)،³ إضافةً إلى الضفة الغربية وغزة اللتين كانتا تخضعان للإدارة الأردنية والمصرية على التوالي منذ العام 1948. وادّعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الحين أنها مستعدة للانسحاب من تلك الأراضي مقابل السلام وترتيبات تضمن أمن إسرائيل. وتزعم إسرائيل أن العبارات التي صيغ بها قرار مجلس الأمن 242 (1967) تبيح لها الاحتفاظ بأجزاء من تلك الأراضي لأن القرار، في صيغته الأصلية (الإنجليزية)، يشير إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلتها في حزيران/يونيو من العام 1967، لا من الأراضي المحتلة كافة، على الرغم من تأكيد هذا القرار «عدم جواز ضم الأراضي عن طريق الحرب». ووسعت إسرائيل من نطاق الاحتلال عبر إنشاء المستوطنات في تلك الأراضي لإسكان المستوطنين. وقد أكد مجلس الأمن الدولي في القرارين 446 و452 (تموز/يوليو 1979)، أن السياسات التي تنتهجها إسرائيل في بناء المستوطنات لا تقوم على أساس قانوني وطالب حكومة إسرائيل وشعبها بالتوقف، بصورة عاجلة، عن إقامة المستوطنات أو بنائها أو التخطيط لبنائها.

العراق: في العشرين من آذار/مارس من العام 2003 قادت الولايات المتحدة الأميركية حملة عسكرية ضد العراق. سقط نظام صدام حسين بالاستيلاء على العاصمة العراقية بغداد في 9 نيسان/أبريل 2003. وقدمت تقسيرات شتى لهذه الحملة أبرزها أن الإدارة الأميركية السابقة دُفعت إلى اتخاذ هذه الخطوة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق؛ ولأنّ هذا النظام كان يدعم منظمات إرهابية معادية للولايات المتحدة الأميركية ويحتضنها مثل القاعدة، ما استدعى القيام بتلك العملية الاستباقية.⁴ ولم تدعّم وكالة الاستخبارات الأميركية هذه التبريرات قبل الحرب، ولم تثبتها في ما بعد.⁵ وفي شهر أيار/مايو 2003، اعتبر قرار مجلس الأمن 1483 الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة «دولتين قائمتين بالاحتلال»، مع كل ما يصاحب ذلك من «الصلاحيات والمسؤوليات

أكد مجلس الأمن الدولي في العام 1979 أن السياسات التي تنتهجها إسرائيل في بناء المستوطنات لا تقوم على أساس قانوني

تعرضت الصومال لنوعين من التدخل العسكري منذ سقوط الحكومة في العام 1991

يشكل لبنان في المنطقة العربية مثالاً صارخاً على التعرض لمخاطر التدخل الخارجي. فقد وقع، أكثر من مرة، فريسةً للتدخل الإسرائيلي، كما عانى الوجود المؤقت لقوات غربية - أميركية في العام 1958، ومختلطة من إيطالية وأميركية وبريطانية وفرنسية في العام 1982 - ومن وجود القوات السورية كذلك، بدعوة من الحكومة اللبنانية في العام 1976 واستمر حتى نيسان/أبريل 2005. وأقدمت إسرائيل على احتلال أجزاء من لبنان عدة مرات، كانت أشرسها وأوسعها في العام 1982 في إطار المواجهة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية عندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى العاصمة بيروت، ولكنها انسحبت بعد ذلك إلى جنوب لبنان. ومع أن إسرائيل، تحت ضغط المقاومة، أرغمت على الانسحاب من المنطقة في العام 2000، فإن غاراتها الجوية وهجماتها البرية المسلحة تكررت بصورة متقطعة بعد ذلك. وفي صيف عام 2006، شنت إسرائيل هجوماً الضخم الأخير على لبنان الذي استمر ثلاثة وثلاثين يوماً بعد أن قام حزب الله بعبور الخط الأزرق الذي يفصل بين البلدين وقتل ثلاثة جنود إسرائيليين واختطف اثنين آخرين. وأدى تعاقب التدخلات الأجنبية في الأوضاع الداخلية في لبنان إلى شل الحكومة أحياناً، وتقويض أمن الدولة والمواطنين على حد سواء.

المصدر: فريق التقرير.

منظمة الوحدة الأفريقية قوة لحفظ السلام هناك تنفيذاً للقرار 1744 الذي اتخذته مجلس الأمن الدولي في شهر شباط/فبراير 2007. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2008، أعلنت إثيوبيا أنها ستسحب قواتها من الصومال بعد أن قامت بنشاطات عديدة لإقرار السلام والاستقرار في الصومال.⁹

في هذه الحالات الثلاث يمثل الاحتلال والتدخل العسكري انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الذي يشكل الإطار المرجعي القائم لتنظيم العلاقات بين الأمم والشعوب. فالقانون الدولي يحظر احتلال أراضي الغير بالقوة أو اللجوء إلى القوة العسكرية ضد دولة أخرى إلا لأغراض الدفاع عن النفس.¹⁰ ومن السمات الأخرى لهذا التدخل في هذه البلدان أنه قد عمق الانقسامات الطبقية والاجتماعية والطائفية والقبلية وفاقم التوترات التي تجرت وتحولت نزاعات إضافية تدور ضمن الصراع الذي يكتنف البلاد بأسرها.

آثار التدخل العسكري في أمن الإنسان

1. تهديد الحياة

أ. العراق

يلزم التهديدات الموجهة إلى حياة العراقيين انعدام الأمن على نطاق واسع، ويمكن أن نتبين الأسباب المباشرة لتدهور الأمن في العراق، منذ الغزو الذي تزعمته الولايات المتحدة، في صلب التدخل العسكري بعد ذاته والذي أدى إلى استقطاب القوى في العراق. وشاع السخط على نطاق واسع في أوساط عامة الناس وبخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق جراء القيود التي فرضها الاحتلال على تحركاتهم وحررياتهم. والمراسيم القصيرة النظر التي أصدرها الحاكم المؤقت في العراق - وسرح بموجبها الجيش وقوى الأمن وألغى حزب البعث، وحظر على أعضائه العمل في الدوائر الحكومية، وفكك الأجهزة الأساسية في الحكومة - أسفرت عن التدمير الفعلي للمؤسسات التي كان يمكن الاستعانة بها للحفاظ على الأمن في ظل تلك الظروف. وأدت تلك القرارات إلى استعداد الذين فقدوا وظائفهم وأرزاقهم نتيجة لذلك.

في ظل تلك الأوضاع، شهد العراق قتالاً دامياً، شاركت فيه أطراف عديدة وبدوافع مختلفة، وحصد آلافاً من الضحايا. ومع تعاضل الفوضى،

أخفقت القوات المتحالفة المتعددة الجنسية التي تترجمها الولايات المتحدة الأميركية، في أداء التزاماتها بضمان الأمن للمواطنين العراقيين الذين كان قسم كبير منهم ينكر شرعية وجود هذه القوات وسلطتها ومهامها بينهم. (وقد رآه عدد القوات الأميركية التي شاركت في غزو العراق بين 250,000 جندي في العام 2003 و143,000 جندي في أيلول/سبتمبر من العام 2008؛¹¹ والقوات البريطانية بين 18,000 في أيار/مايو 2003 و4,100 في أيار/مايو 2008).¹² ومن الأطراف الأخرى التي ساهمت في خلق هذا الوضع شركات الأمن الخاصة التي استقدمت إلى العراق لتغطية عجز القوات الأميركية وتأدية بعض مهامها الأمنية الحيوية المساندة. وقد تضاربت التقديرات حول أعداد الشركات الأمنية الخاصة المتعاقدة بهذا الخصوص، غير أن تقديرات مكتب المحاسبة الاتحادية في الولايات المتحدة أشارت إلى أن 181 شركة من هذا النوع تعمل في العراق، وأن العدد الإجمالي للعاملين فيها بلغ 48,000 شخص.¹³

أما الميليشيات العراقية فتمثل طرفاً ثالثاً في دوامة الصراع التي عصفت بالبلاد، ومن بينها جماعات مسلحة شكلتها الحركات الإسلامية السنية، والبعثيون، وأعضاء القاعدة الذين تسللوا إلى العراق بحجة مقاومة الوجود العسكري الأميركي. وكان من التطورات المهمة قيام ما يسمى «مجالس الصحوة» التي شكلها شيوخ القبائل السنّة في العام 2007 بتشجيع من القوات

يعمق الاحتلال والتدخل العسكري الانقسامات الطبقية والاجتماعية والطائفية والقبلية

ينتمي ضحايا العنف في العراق إلى مختلف الديانات والمعتقدات والأصول الإثنية

فهي أن قطاعاً عريضاً من العراقيين قد انسحب من الحياة العامة، بعد أن شلَّ العنف والإرهاب قدرتهم على التنظيم السياسي والعمل السلمي لدعم فكرة الوطن الواحد (صلاح نصرأوي، ورقة خلفية للتقرير). والواقع أن غياب الإجماع العام حول كيفية التعامل مع التدخل العسكري قد شوّه مفهوم المقاومة نفسها وزادها تعقيداً. وبات في أغلب الأحيان يعكس حالة من الارتباك والحيرة بين اتخاذ موقف وطني يشكل النضال من أجل الاستقلال همّة الأول، وبين النظرة الضيقة المتمثلة في الدفاع عن المصالح الخاصة لجماعات وفئات معينة داخل البلد.

تتنوع فئات ضحايا العنف مثلما تتنوع أشكال العنف التي تعرضوا لها. والأغلبية العظمى من الضحايا هي من المواطنين العراقيين من مختلف الديانات والمعتقدات والأصول الإثنية الذين يتحملون العبء الأكبر من جرّاء هذه الأوضاع. وتضمّ قائمة الضحايا أيضاً عدداً من المدنيين الأجانب العاملين في العراق، سواء أكانوا من موظفي الأمم المتحدة أم السفارات العربية والأجنبية، أو الشركات الخاصة. كما كان بينهم مسؤولون أمنيون وسياسيون بارزون في الحكومة العراقية. غير أنّ الفئات الأكثر تعرّضاً للاستهداف في أوساط السكان في العراق هي الأقليات الدينية الصغيرة، وبصورة خاصة المسيحيون من الطائفتين الكلدانية والأشورية، واليزيديون، والصابئة. هذه الجماعات تعرّضت غالباً لهجمات من جانب العربات المفخّخة والانتحاريين، بهدف إرغامها على مغادرة البلاد (صلاح نصرأوي، ورقة خلفية للتقرير). ويشهد العراق اليوم، بعد سنوات من التدخل الذي تنزعه من الولايات المتحدة الأميركية، دلائل الاستقطاب الطائفي في كل مكان، حيث تتخذ الطوائف في أحيائها السكنية لتحمي كل منها نفسها من هجمات الأخرى، وحيث ينكر أفراد طائفة ما هويّتهم، أو يلجأون إلى التنكر إذا ما اضطروا إلى دخول الأحياء المحصنة لطائفة أخرى.

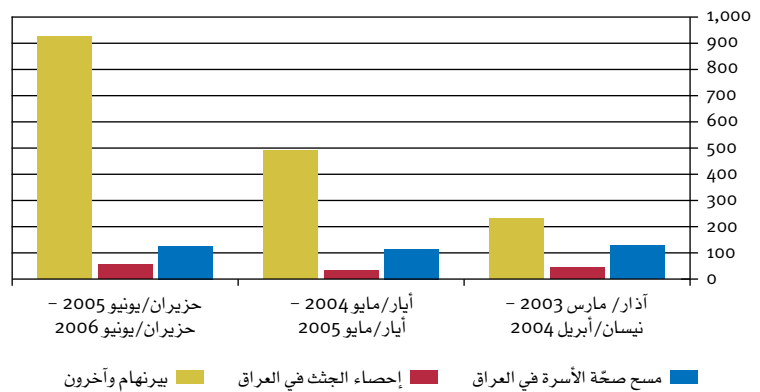
هناك تقديرات متفاوتة إلى حد ملموس لمعدل وفيات العراقيين في الفترة ما بين آذار/مارس 2003 وحزيران/يونيو 2006، ففي حين تذكر منظمة إيراك بادي كاونت «إحصاء الجثث في العراق»¹⁶ التي تستقي المعلومات من الصحف اليومية، 47,668 حالة وفاة جرّاء العنف منذ الغزو في العراق. وتقول دراسة أجراها بيرنهام وآخرون،¹⁷ بناءً على معلومات مستقاة من 1,849 عائلة، موزعة بين سبع وأربعين شريحة

الأميركية للتصدي لأعضاء القاعدة الناشطين في العراق. كما توجد ميليشيات شيعية، من أبرزها «فيلق بدر» التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، و«جيش المهدي» الذي يترجمه مقتدى الصدر. وهناك كذلك قوات البشمركة الكردية التي تمارس مهمات أمنية في كردستان شمالي العراق. ويشير بعض التقديرات إلى أن عدد الميليشيات العاملة في العراق يبلغ خمسين وثلاثين منظمة،¹⁴ بينما تقول تقديرات أخرى إن عددها يبلغ أربعمائة وسبعين،¹⁵ لكن لا توجد مصادر موثوقة بها لتأكيد أية من هذه المعلومات. وقد انتشرت الأسلحة بين هذه الميليشيات التي تكاد كل منها تتحول سلطة قائمة بذاتها، وازداد نفوذها بحيث أصبح من المشكوك فيه تنسيق عملها واندماجها في دولة واحدة في المستقبل.

وقد شجع على انتشار الميليشيات عاملان مهمان: الفراغ الأمني والسياسي في البلاد، والمنهج الانتقائي الذي سلكته القوات الأجنبية بناءً على أسس إثنية، ما دفع تلك الميليشيات إلى التناحر سعياً وراء السلطة والثروة في العراق تأكيداً لشخصيتها المستقلة وللغزو بما تعدّه نصيبها المشروع منهما. يضاف إلى ذلك أن الميليشيات لم تكف بفرض سيطرتها على الحياة العامة فحسب، بل استولت كذلك على مصادر الثروة القومية، مثل النفط، الذي تقوم بتهريبه خارج البلاد لتمويل أعمالها.

تمخضت تلك الأوضاع التي تعمها الفوضى عن بروز اثنتين من العواقب الوخيمة، الأولى تعميق انتماء الأفراد إلى طوائفهم طلباً للحماية من الطوائف الأخرى المناوئة، وما يلي ذلك من تصاعد في مستوى العنف. أما الحصيلة الثانية

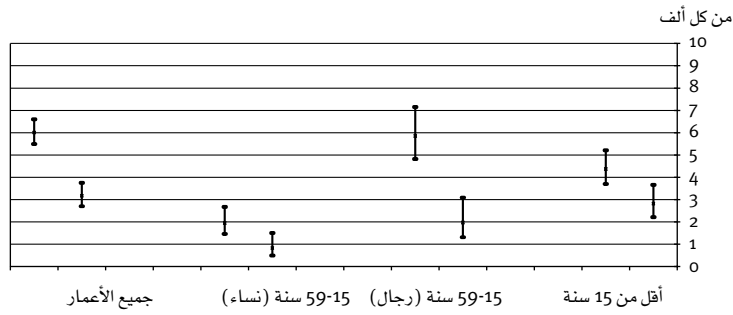
الشكل 8-1 عدد الوفيات جراء العنف في العراق يومياً، 2003-2006، وفقاً لثلاثة مصادر



المصدر: The New England Journal of Medicine 2006

الشكل 8-2

تقديرات لمعدل الوفيات بمختلف الأسباب (من كل ألف)
حسب الفئة العمرية، والجنس، قبل الغزو وبعده*، 2006-2002



المصدر: The New England Journal of Medicine 2006

* لكل فئة عمرية، قبل الغزو إلى اليمين، وبعد الغزو إلى اليسار

من العينات، إن عدد الضحايا قد بلغ 601,027 قتيلاً. ويفيد مسح صحة الأسرة في العراق،¹⁸ وهو مسح للأسرة أكثر اتساعاً وأحدث عهداً أجرته الحكومة العراقية ومنظمة الصحة العالمية على عينة تضم 9,345 أسرة بين العامين 2006 و2007، أن عدد الوفيات جراء العنف قد بلغ نحو 151,000.

وتبين الأشكال 1-8 و2-8 و3-8 التقديرات المتفاوتة التي خلصت إليها المسوح الثلاثة ومصادر أخرى:

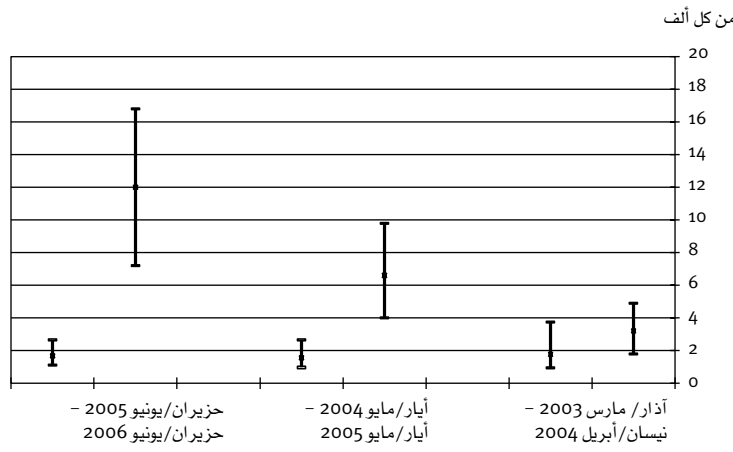
أيًا كانت المصادر التي يتم اعتمادها يظل من الواضح أن الوفيات، سواء ما نجم منها عن تدهور الأوضاع الصحية أم عن العنف، قد تصاعد منذ الغزو. ووفق مسح صحة الأسرة في العراق تضاعفت، على العموم، نسبة الوفيات من 3.17 من كل ألف من السكان تقريباً قبل الغزو إلى 6.01 من كل ألف بعده. وتضاعف عدد الوفيات الناجمة عن العنف عشر مرات، فارتفعت من 0.1 من الألف إلى 1.09 من الألف بعد الغزو. وتتفرد منطقة كردستان من هذه الناحية بكونها الإقليم الوحيد الذي شهد هبوطاً في معدلات الوفاة التي انخفضت من 3.7 إلى 3.68 من الألف بعد الغزو. كذلك الوفيات بسبب العنف - وهي 0.07 من كل ألف بعد الغزو - كانت أقل انتشاراً في إقليم كردستان منها في مناطق العراق الأخرى. والسبب في هذا الوضع أن هذا الإقليم يتمتع بما يشبه الاستقلال عن الحكومة المركزية في بغداد منذ أن أعلن منطقة محرمة ومحظورة على سلاح الجو العراقي قبل الغزو بأكثر من إحدى عشرة سنة.

وفي حالة القوات الأجنبية، قتل من الجنود الأميركيين 4,212 عسكرياً منذ بدء الحملة في آذار/مارس 2003 حتى 3 كانون الثاني/يناير 2009،¹⁹ ومن الجنود البريطانيين والمدنيين العاملين في وزارة الدفاع البريطانية 178 شخصاً حتى 12 كانون الأول/ديسمبر 2008.²⁰ وكانت نسبة الوفيات أعلى من ذلك بكثير بين قوات الأمن العراقية. ووفقاً لأحد تقارير الكونغرس الأميركي، يقدر عدد الوفيات في صفوف قوات الأمن والشرطة العراقية بين حزيران/يونيو 2003 وتشيرين الثاني/نوفمبر 2006 بـ 5,736 قتيلاً،²¹ بينما قتل من القوات الأميركية في الفترة نفسها 2,196 جندياً.²²

غير أن الوضع أخذ بالتحسن التدريجي بالنسبة إلى المدنيين والجنود العراقيين على السواء، اعتباراً من شهر شباط/فبراير

الشكل 8-3

تقديرات لمعدل الوفيات جراء العنف في العراق (من كل ألف) - اعتماداً على مسحين ميدانيين*، 2006-2003



المصدر: The New England Journal of Medicine 2006

* برنهام وآخرون، إلى اليمين: المجموعة الدراسية لمسح صحة الأسرة في العراق، إلى اليسار: في الفترات الثلاث.

الإطار 8-2

تعداد القتلى دائم التغير في العراق

في العام 2007، قامت «أوبنيون ريسيرتش بزنييس» وهي مؤسسة بريطانية بارزة في مجال استطلاعات الرأي العام بمسح تبين منه أن ما يربو على مليون من العراقيين قد لقوا مصرعهم جراء النزاع الدائر في بلادهم منذ الغزو الذي تزعمته الولايات المتحدة الأميركية في العام 2003. وتبين من هذا المسح، الذي شمل 2,414 مستجيباً بالغاً في مقابلات مباشرة، أن 20 في المائة من الناس قد شهدوا مصرع واحد على الأقل من أفراد أسرهم جراء النزاع، لا في حادث وفاة طبيعية. ويفيد آخر تعداد كامل للسكان أجري في العام 1997 أن في العراق 4.05 مليون أسرة، وهو العدد الذي اعتمدته المؤسسة، وخلصت منه إلى أن 1.03 مليون شخص قد قُصوا نتيجة للحرب.

وكان هامش الخطأ في المسح الذي أجري في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2007، يعادل 1.7 في المائة، مما يدل على أن عدد القتلى يراوح بين 946،258 شخصاً و1.12 مليون شخص، وكانت المؤسسة قد وجدت أن عدد القتلى بلغ 1.2 مليون شخص، غير أنها قررت إجراء دراسة أخرى في المناطق الريفية ليكون المسح أكثر شمولاً فخلصت، من ثم، إلى هذه النتيجة المعدلة. وغطى البحث 15 من محافظات العراق الـ 18. ولم يشمل المنطقتين الأكثر تضرراً في العراق - وهما كربلاء والأنبار - وإقليم أربيل في الشمال، حيث رفضت السلطات المحلية السماح للباحثين بالعمل.

المصدر: مشروع تقرير أمن الإنسان 2008 (بالإنجليزية).

2007. فوفقاً لأحد المواقع الإلكترونية،²³ انخفضت الإصابات المدنية من 1,598 في آب/أغسطس 2007 إلى أقل من 1,000 في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، وإلى أقل من 500 قتيل شهرياً في الفترة اللاحقة. وفي شباط/فبراير 2008، بلغ عدد الضحايا المدنيين 443 شخصاً. وبالنسبة إلى القوات العراقية انخفض عدد الضحايا إلى أقل من 100 في آب/أغسطس من تلك السنة مقارنةً بـ 232 في الشهر السابق. وباستثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، ظل المعدل الشهري أقل من 100 منذ ذلك الحين، فبلغ عدد القتلى من القوات العراقية ثمانين شخصاً في شباط/فبراير 2008. وشهدت القوات الأميركية انخفاضاً مماثلاً في عدد قتلاها الذي كان أقل من 100 بين شهري تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2007، وأقل من خمسين منذ تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة. وبحلول شهر آذار/مارس 2008، وصل عدد القتلى الأميركيين إلى 4,000.²⁴

على أي حال، بدأ عدد ضحايا العنف في العراق بالانخفاض بعد شهر أيلول/سبتمبر 2007، وكانت أهم العوامل التي أسهمت في هذا الوضع: (أ) زيادة حجم القوة العسكرية الأميركية، أي «الدفق المفاجئ» (نحو 30,000 جندي؛ ب) استراتيجية الجنرال الأميركي بترايوس بالاعتماد على العشائر العراقية لتعقب مقاتلي القاعدة من غير العراقيين؛ ج) تزايد الأعداد وزيادة التدريب لقوى الأمن العراقية؛ د) الهدنة التي أعلنها جيش المهدي الذي يتزعمه مقتدى الصدر، والتي أوقف بموجبها، حتى وقت إعداد هذا التقرير على الأقل، الهجمات ضد كل من القوات الأميركية وفيلق بدر. يضاف إلى ذلك أن التحصينات المحيطة بالأحياء التي تنفرد طوائف محددة بالسكن فيها قد أسهمت في صد القوى المقاتلة الأخرى وردع الهجمات الطائفية. وستكشف الأيام الآتية كيفية تطور الأوضاع الأمنية بعد انسحاب القوات الأميركية التدريجي من العراق، ومدى صعود الميليشيات المسلحة.

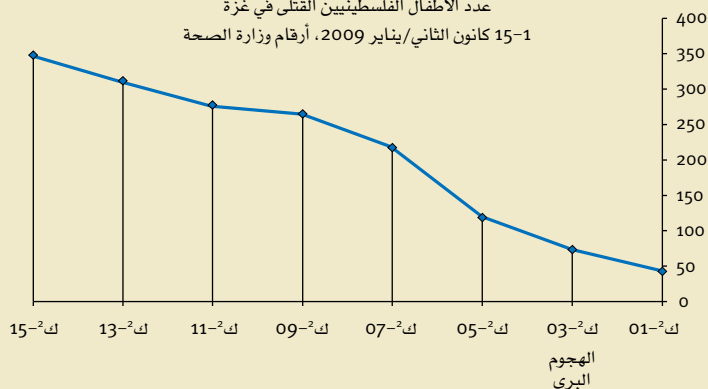
ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

غالباً ما تتعرض حقوق الإنسان الجوهرية للانتهاك في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد تعاضمت هذه الانتهاكات منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 29 أيلول/سبتمبر من العام 2000. ويأتي معظم التهديدات والمخاطر لأمن الإنسان الفلسطيني من جانب القوات الإسرائيلية. وفي

منذ بداية العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 وحتى وقف إطلاق النار الذي أعلنته إسرائيل من جانب واحد يوم 18 كانون الثاني/يناير 2009، ثم من جانب حماس والمنظمات الفلسطينية في اليوم نفسه، قُتل 1,314 فلسطينياً، بينهم 412 طفلاً و110 نساءً، إضافةً إلى عدد أكبر من ذلك من المصابين، كما تقول وزارة الصحة الفلسطينية. وبلغ عدد المصابين 5,300، بينهم 1,855 طفلاً و795 امرأة. وألحقت العمليات الإسرائيلية دماراً هائلاً بالمنزل والبنية التحتية العامة، وهدّدت بصورة خطيرة مرافق المياه والصحة العامة والخدمات الطبية، وقصفت المدارس التابعة للأمم المتحدة التي لجأ إليها المهجرون، وقتل بعض موظفي الإغاثة الإنسانية، وضربت سيارات للإسعاف، ووفي حالات كثيرة، ترك المرضى والجرحى محاصرين وحدهم دون مساعدة. وبحلول 15 كانون الثاني/يناير 2009 كان عدد المهجرين من منازلهم قد بلغ 90,000 شخص.

أعداد مخيفة من القتلى والمصابين الأطفال: منذ 15 كانون الثاني/يناير 2009 شكّل الأطفال نحو 32 في المائة (346) من القتلى، أما الأطفال من بين الجرحى فبلغ عددهم 1,709 أصيب بعضهم إصابات متعددة. وبين 3 و 14 كانون الثاني/يناير من العام نفسه، تصاعدت وفيات الأطفال بنسبة 340 في المائة، ويعيش في غزة نحو 800,000 طفل يشكلون 56 في المائة من سكان القطاع، في منطقة تعدّ من المناطق الأكثر كثافة سكانيةً في العالم.

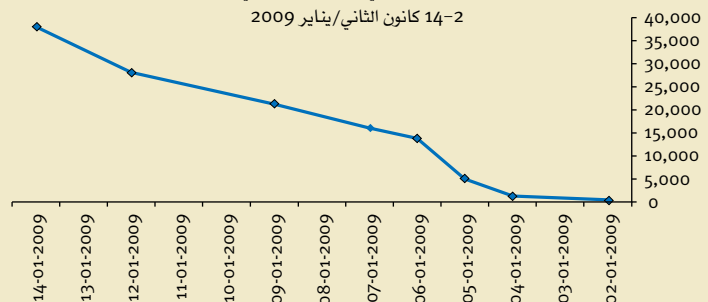
عدد الأطفال الفلسطينيين القتلى في غزة
1-15 كانون الثاني/يناير 2009، أرقام وزارة الصحة



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2009 (بالإنجليزية).

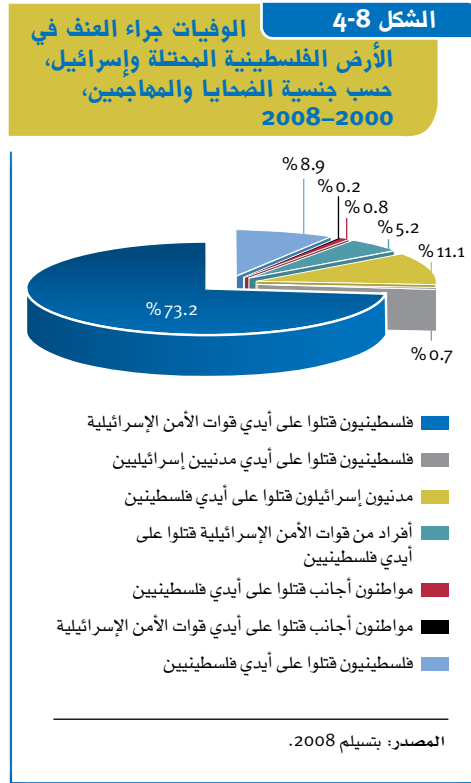
زيادة متسارعة في التهجير الداخلي: تسارعت بصورة حادة أعداد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى مباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) عند بدء الهجوم البري الإسرائيلي يوم 3 كانون الثاني/يناير 2009. وفي 8 كانون الثاني/يناير، كان 16,000 فلسطينياً يقيمون في مباني الوكالة. وبحلول 14 كانون الثاني/يناير، كانت الوكالة توفر المأوى لـ 37,937 من المهجرين الفلسطينيين في 41 من مبانيها ومرافقها. وعلى الرغم من أن أعداد الفلسطينيين المهجرين ما زالت غير معروفة حتى الآن، فقد قدر مركز الميزان لحقوق الإنسان عدد هؤلاء بما يراوح بين 80,000 إلى 90,000، بمن فيهم نحو 50,000 طفل.

عدد الفلسطينيين في ملاجئ أونروا في غزة
2-14 كانون الثاني/يناير 2009



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2009 (بالإنجليزية).

في غياب آفاق التسوية السياسية مع إسرائيل، اتسعت شقة الخلاف بين المنظمات الفلسطينية



جانب إسرائيل، ومن جانب حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى في اليوم نفسه. قامت عدة مصادر بتوثيق انتهاكات حقوق الفلسطينيين في الحياة والحرية. ويعتمد هذا الفصل على البيانات التي أوردتها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية (بتسليم)، التي تزيد فيها أعداد الانتهاكات عما قدمته كل من هيئات

أسفرت الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة عن عدد هائل من الإصابات بين المدنيين، منهم عدد كبير من الأطفال والنساء

الأونة الأخيرة ظهر مصدر آخر لتهديدات أمن الإنسان الفلسطيني نشأ هذه المرة في أوساط المنظمات الفلسطينية نفسها. ففي غياب آفاق التسوية السياسية مع إسرائيل، اتسعت شقة الخلاف بين هذه المنظمات، وبخاصة بين فتح وحماس، وبلغت ذروتها بانهايار حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قد جمعت الجناحين الرئيسيين في السلطة الوطنية الفلسطينية. وجاء هذا الانهيار في أعقاب صدامات مسلحة بين الجانبين انتهت بتولي حماس زمام الحكم في غزة في حزيران/يونيو 2007. وقام رئيس السلطة الفلسطينية بعدها بتشكيل حكومة موازية في رام الله، وأدعى كل من الجانبين منذ ذلك الحين أنه هو وحده الذي يملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني.

وعند إعداد هذا التقرير، في كانون الأول/ديسمبر 2008، كانت فترة الهدنة بين إسرائيل وحماس قد انتهت. وردت إسرائيل على صواريخ أطلقتها حماس بحملة عسكرية ضخمة على غزة، التي كانت ما تزال تعاني الحصار الإسرائيلي منذ سيطرة حماس على القطاع في حزيران/يونيو 2007. وأسفرت هذه الحملة، التي قوبلت باستنكار عالمي لإفراطها في استخدام القوة بصورة غير متوازنة،²⁵ عن عدد هائل من الإصابات بين المدنيين (منهم عدد كبير من الأطفال والنساء) الذين كانوا يعانون أصلاً ويلات الحصار قبل ذلك. ويوم 18 كانون الثاني/يناير 2009، أعلن وقف أحادي لإطلاق النار من

الجدول 1-8 أعداد القتلى نتيجة المواجهات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، 2008-2000

إسرائيل	الأرض الفلسطينية المحتلة			نوع الحادث
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	
3	952	318	634	قاصرون فلسطينيون قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية
84	39	35	4	قاصرون إسرائيليون قتلوا على أيدي فلسطينيين
	386	107	279	فلسطينيون قتلوا خلال اغتيالات مدبرة
	233	82	151	فلسطينيون استهدفتم اغتيالات مدبرة
	120	109	11	فلسطينيون قتلوا على أيدي فلسطينيين للاشتباه بتعاونهم مع إسرائيل
60	1,688	467	1,221	فلسطينيون شاركوا في عمليات قتالية وقتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية
5	2,222	840	1,382	فلسطينيون لم يشاركوا في عمليات قتالية وقتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية (باستثناء قتلى الاغتيالات المدبرة)
4	871	484	387	فلسطينيون غير معروف دورهم في النزاع، وقتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية

المصدر: بتسليم 2008.

إلا نسبةً ضئيلة من إجمالي القتلى على أيدي الإسرائيليين. وهذه الملاحظة لا تعني، بحال من الأحوال، الإقلال من خطورة العنف داخل الأوساط الفلسطينية، بل تهدف إلى وضع الأمور في إطارها الصحيح. وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني²⁷، بلغ العدد الإجمالي للفلسطينيين المصابين، سواء بالذخيرة الحية أم بالرصاص المطاطي أو بالغاز، أو بأسلحة أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة بين كانون الثاني/يناير 2000 وأذار/مارس 2008، 32,569 شخصاً.

ج. الصومال

لم تشهد الصومال الاستقرار منذ سقوط نظام سياد بري في العام 1991، وعلى مدى هذه السنين فشلت جهودٌ عديدة بذلتها أطراف أفريقية وعربية، وأخرى من جانب الأمم المتحدة، في إقامة حكومة واحدة قادرة على فرض السيطرة

حقوق الإنسان الفلسطينية والأجهزة الفلسطينية نفسها. وتقدم بتسليم المعلومات الآتية عن أعداد الفلسطينيين والإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم جراء العنف في الضفة الغربية وغزة وإسرائيل: يبين الشكل 4-8 تفاصيل عن الضحايا والمهاجرين، حسب الجنسية، من أصل العدد الإجمالي للقتلى البالغ عددهم 5,970 من جراء العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بين العامين 2000 و2008: وقد بلغ عدد من لقوا مصرعهم 4,908 فلسطينيين و1,062 إسرائيلياً. وتعرض «تسليم» تفاصيل الحوادث التي أدت إلى الوفيات، ومعظمها بين المدنيين الفلسطينيين، حسب ما يظهر في الجدول 1-8. وقد أسفر الصراع الداخلي بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة عن مقتل عدد كبير من الفلسطينيين، غير أن ضحايا هذه النزاعات الذين بلغ عددهم 594 شخصاً²⁶ لا يمثلون

فشلت الجهود في إقامة حكومة صومالية واحدة قادرة على فرض سيطرتها على تلك البلاد

الإطار 4-8

الصومال - دولة تحت الحصار - عبد القوي يوسف*

ثمة في الصومال دولة تحت الحصار. هذا الكيان، الذي أسس يوم 1 تموز/يوليو 1960 بعد توحيد المناطق التي كانت حتى ذلك الحين تحت إدارة بريطانية وإيطالية، يوشك الآن أن يتفكك ويتشردم بفعل ما يكتنفه من عواصف. وما زالت الحكومة الاتحادية الانتقالية التي ولدت خلال المؤتمر الثالث عشر للمصالحة الوطنية الذي انعقد في العام 2004، توالي جهودها لتعزيز سيطرتها وإعادة السلام والاستقرار إلى مقديشو والمناطق المحيطة بها، مع استمرار حربها ضد جماعات الجريمة المنظمة، والفوضويين، والمتطرفين الإسلاميين، والانفصاليين الذين يعارضون إحياء المؤسسات الحكومية في البلاد.

في ظل هذه الأوضاع تبقى الصومال مهددة بالتقهقر إلى الحالة الطبيعية البدائية التي تكون فيها الحياة البشرية، على حد تعبير الفيلسوف البريطاني توماس هوبز «متوحدة، فقيرة، غثة، فظة قصيرة». بل إن ثمة من يرى أن الصومال قد انزلت إلى هذه الحالة بالفعل. فكيف تدهور الوضع إلى هذه الدرجة من الانحطاط وبهذه القسوة؟ إن المسؤولية الكبرى للحفاظ على أمن الإنسان في أي بلد تقع على كاهل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية. فإذا كانت الدولة نفسها مضعفة ومزعزعة الأركان، فمن الصعب أن نتصور كيف تستطيع أن تؤدي هذا الدور الحيوي والأساسي لحياة شعبها.

لقد انكسرت الدولة بالفعل بعد انهيار دكتاتورية بري العسكرية في العام 1991 وتقلصت وأصبحت صورة مصغرة لما كانت عليه، وأوشكت سيطرتها أن تنحصر في حدود العاصمة مقديشو. وقد استمر حكم الحاكم الأوحدهم القمعي أكثر من عقدين من الزمان، وانتهى في آخر المطاف بدفع الدولة ومؤسساتها لتصبح من مخلفات التاريخ. والأسوأ من ذلك أن المتمردون الذين استولوا على العاصمة جلبوا معهم الخراب، وارتكبوا مجازر جماعية، وأعدموا المدنيين على أساس انتماءاتهم القبلية. وأصبح الفساد هو سيد الموقف فيما استمر سلب أملاك الدولة والممتلكات الخاصة. ونُهبت المصارف، والمتاحف، والسجلات الوطنية، والأبنية الحكومية، وجرى تفكيك الصناعات والشركات التي تملكها الدولة، ثم بيعت في الخارج، حتى إن كوابل الكهرباء وأنابيب المياه لم تسلم من هذا المصير. وسُرقت كل ما له قيمة لإثراء أمراء الحرب المتنافسين في مقديشو

*خبير قانوني دولي من الصومال.

ولتمويل الميليشيات التابعة لهم.

ومنذ ذلك الحين انقسمت الصومال إلى إقليمين، الأول بات مرتعاً للفوضى والفلتان، ومركزه في مقديشو العاصمة التي أصبحت مقراً لعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الخارجة على القانون التي سميت بـ «الطيفليات» (الموريان)، وكذلك للمتطرفين الإسلاميين. وتضافرت جهود كل هؤلاء للحيلولة دون تفعيل الدولة ومؤسساتها. أما الإقليم الثاني فيضم المناطق الشمالية الشرقية والشمال الغربية من البلاد وهي، على التوالي بونتلاندي و«أرض الصومال»، اللتان تمارسان الحكم الذاتي. وما زالت بونتلاندي، التي تمارس رسمياً الحكم الذاتي، تزعم أنها جزء من الصومال. أما أرض الصومال، «صومالي لاند»، فإن حكومتها المنتخبة شعبياً أعلنت استقلالها عن الصومال في العام 1992، على الرغم من أنها لم تحصل على الاعتراف الدولي بوضعها الجديد.

ومع أن انفصال أرض الصومال يمثل تحدياً للحكومة الاتحادية الانتقالية، فإن دور هذه الحكومة في الإقليم الحافل بالفوضى والفلتان الأمني هو الذي يشكل الخطر الأكبر على الدولة ومؤسساتها في الصومال، وعلى البلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وقد تضافرت وتداخلت سلسلة من المصالح المتضاربة، وتجدرت في تلك البقعة التي تعصف بها الفوضى. وتراوح الممارسات فيها بين بيع ما تبقى من الشركات الأجنبية، واستيراد المواد الغذائية والأدوية التي لم تعد صالحة للاستهلاك البشري منذ أمد بعيد، ومن تنظيم معسكرات التدريب للإرهابيين إلى تهريب المخدرات ومصادرة الممتلكات الخاصة. من هنا فإن أكثر ما يخشاه ويعارضه هذا التحالف المسلح بين عصابات الجريمة المنظمة والمتطرفين الإسلاميين هو إعادة تفعيل مؤسسات الدولة.

وسيطل أمن الإنسان سراًياً مرواعاً خادعاً في الصومال إلى أن تتنجح الحكومة الاتحادية الانتقالية في فرض هبة الدولة والقانون والنظام في تلك المنطقة التي تعمها الفوضى. ويتطلب ذلك تضامراً جهوداً من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ونجاح المفاوضات مع الكيانين اللذين يمارسان فيهما الحكم الذاتي، وهما بونتلاندي و«أرض الصومال»، بهدف إنشاء دولة صومالية تقوم على أسس الديمقراطية الاتحادية واللامركزية.

إراقة الدماء خلال العامين
الماضيين في الصومال
فاقت ما حدث خلال الأعوام
الستة عشر السابقة الحافلة
بالفوضى والتناحر

الأطفال هم ضحايا
العنف المسلح في عدة
مناطق من الصومال

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال،³⁰ فإن الأطفال هم ضحايا العنف المسلح في عدة مناطق من الصومال، ولاسيما من يعيش منهم في «مستوطنات الأشخاص المهجرين داخلياً» القريبة من المباني العسكرية أو الحكومية. وفي فترة العام الممتد بين 16 آذار/مارس 2007 و15 آذار/مارس 2008، أسفر اندلاع العنف بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية، والجماعات المعادية للحكومة، بما فيها جماعة «الشباب»، وبقايا قوات اتحاد المحاكم الإسلامية و«الهاويا» والميليشيات العشائرية الأخرى، عن ارتفاع نسبة الإصابات بين المدنيين، وبخاصة في مقديشو. فقد تلقى 1,850 جريحاً بفعل السلاح، منهم 217 طفلاً، العلاج في مستشفى واحد في مقديشو. وسجلت مراصد الحماية مقتل أكثر من 125 طفلاً بين 16 آذار/مارس 2007 و15 آذار/مارس 2008، مقابل 82 حالة قتل سجلت في الفترة نفسها بين العامين 2006 و2007. وخلال الشهور الأولى من العام 2008، تعاظمت المخاطر التي تعرّض لها الأطفال في مقديشو جراء القصف العشوائي وهجمات مدافع الهاون والبنادق، وجرى الإبلاغ عن إصابة 33 طفلاً، كثيرون منهم دون العاشرة من العمر، بجراح خطيرة خلال تبادل إطلاق النار في منطقتين من مقديشو بين شباط/فبراير وأواسط أيار/

على البلد، وبخاصة المناطق التي تتمتع بحكم ذاتي في منطقة «أرض الصومال» في الشمال الغربي وبونتلاندي في الشمال الشرقي. وعندما شكّلت الحكومة الاتحادية الانتقالية في العام 2004، كان عليها أن تعمل أول الأمر خارج بايدوا في وسط البلاد، ولم تنجح في ترسيخ وجودها في العاصمة إلا بمساعدة من القوات الإثيوبية. في أعقاب سقوط نظام بَرّي انفجرت موجة العنف التي شاركت فيها عدة أطراف محلية، بينها الميليشيات العديدة التي شكلها الزعماء المحليون أو «أمراء الحرب»، والجيش الصومالي، وقوات اتحاد المحاكم الإسلامية. وأدت المصادمات العنيفة في الصومال إلى استحكام العداء في ما بين الميليشيات نفسها، وبينها وبين قوات اتحاد المحاكم الإسلامية، والحكومة الاتحادية الانتقالية، وأخيراً بين القوات الإثيوبية التي تدعمها الغارات الجوية الأميركية من جهة، واتحاد المحاكم الإسلامية من جهة أخرى.

بعد دخول القوات الإثيوبية إلى مقديشو في كانون الأول/ديسمبر 2006 لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية احتدم الصراع الضاري في الصومال مخلّفاً وراءه المزيد من الدمار في البلاد والخراب في العاصمة. وعند إعداد هذا التقرير كانت الأزمة الصومالية قد تفاقمّت إلى درجة تتضاءل بالمقارنة معها معاناة البلاد على مدى الأعوام العشرة الماضية. ووفقاً لتقارير «هيومن رايتس ووتش»،²⁸ فاقت إراقة الدماء خلال العامين الماضيين ما حدث خلال الأعوام الستة عشر السابقة الحافلة بالفوضى والتناحر - حيث أفضى الصراع بين الأطراف المتحاربة الساعية إلى السيطرة على العاصمة إلى تدمير المدينة نفسها، وإلى التضحية بالعديد من سكانها بحيث لقي الآلاف من المدنيين مصرعهم. ومن مطلع العام 2008 وحتى نهاية أيلول/سبتمبر من تلك السنة، عولج أكثر من 2,200 إصابة جراء الحرب في مستشفى «مدينة» ومستشفى «كيسان» في مقديشو، وأرغم عشرات الآلاف من الناس على النزوح.

ومنذ أوائل العام 2007، ظلّت كل أطراف النزاع في مقديشو تقوم، بوتيرة شبه يومية، بقصف عشوائي للأحياء السكنية المأهولة. واستخدمت المدفعية وقذائف الهاون وصواريخ الكاتيوشا استخداماً بعيداً عن دقة التصويب ولا يوحى بأن من يطلقونها يقصدون هدفاً عسكرياً ما أو يتحاشون من إصابة المدنيين.²⁹

الجدول 2-8 إجمالي عدد المحتجزين في مختلف أنحاء العراق، والمحتجزين من جانب القوات المتعددة الجنسية، 1 كانون الثاني/يناير 2006 و30 حزيران/يونيو 2008

عدد المحتجزين من جانب القوات المتعددة الجنسية	عدد المحتجزين، والموقوفين أمنياً، ومن حكم عليهم بالسجن في مختلف أنحاء العراق	الفترة الزمنية
14,229	29,565	أول كانون الثاني/يناير - 28 شباط/فبراير 2006
15,387	28,700	أول آذار/مارس - 30 نيسان/أبريل 2006
12,616	25,707	أول أيار/مايو - 30 حزيران/يونيو 2006
13,571	35,542	أول تموز/يوليو - 31 آب/أغسطس 2006
13,571	29,256	أول أيلول/سبتمبر - 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006
14,534	30,842	أول تشرين الثاني/نوفمبر - 31 كانون الأول/ديسمبر 2006
17,898	37,641	أول كانون الثاني/يناير - 31 آذار/مارس 2007
21,107	44,325	أول نيسان/أبريل - 30 حزيران/يونيو 2007
23,229	50,595	أول كانون الثاني/يناير - 30 حزيران/يونيو 2008

المصدر: يونامي 2006، 2007، 2008. (انظر المراجع الإحصائية)

غدا الاختطاف واحداً من أوسع الجرائم انتشاراً في العراق

العراقية، والقوات المتعددة الجنسية في أنحاء العراق - كما هو مبين في الجدول 8-2، كان من نتائج التشريعات العراقية المتوسّعة في تفسير الإرهاب، تسييراً ارتكزت عليه كأساس قانوني رئيس الاعتقالات والملاحقات الناجمة عن «خطة بغداد الأمنية»³⁵. وهذه الخطة، التي أطلقت بموازة ازدياد القوات الأميركية في العام 2007، رفعت بسرعة أعداد المحتجزين لدى كل من السلطات العراقية والقوات المتعددة الجنسية.

لقد باتت ظروف السجن والأسر القاسية سيئة السمعة في العراق ظاهرة واضحة، وفي حزيران/يونيو 2007، أعربت يونامي عن قلقها حول اعتقال المشبوهين لدى القوات متعددة الجنسية فترات طويلة دون إحالتهم على القضاء، وحول إجراءات المراجعة الإدارية التي لا تستوفي الشروط القانونية التي تمنح المحتجزين فرصة المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً.³⁶ كما كان بعض السجناء التي تديرها الوزارات العراقية بمثابة مؤسسات سرية كشفت النقاب عنها القوات الأميركية. وقامت هذه القوات، بدورها، أحياناً بممارسة أشكال من التعذيب كانت قد أثارت موجة من الغضب في العالم عندما عرضت محطات التلفزيون صوراً عن تلك الممارسات في سجن أبو غريب. وفي شباط/فبراير 2007، أصدر رئيس الوزراء العراقي أمراً منح بموجبه صلاحية واسعة للقادة العسكريين باعتقال الأشخاص والحد من حقهم في حرية التعبير والتجمع. وكان حق الاعتقال دون أمر قضائي واحداً من الصلاحيات الممنوحة للقادة العسكريين بقصد الحيلولة دون تصاعد النزاع في العراق. كما كانت ظروف السجن وما يتخللها من ممارسات من العوامل التي زادت من التوتر السياسي، ما دفع القوات العسكرية الأجنبية والحكومة العراقية آخر الأمر إلى الشروع في إزالة السجناء السرية والبدء بترشيد إجراءات الاعتقال في أواخر العام 2007.

إضافة إلى ذلك يمثل الاختطاف انتهاكاً آخر للحرية، ويلاحظ تقرير يونامي لفترة أيار/حزيران 2006 أنه قد غدا واحداً من أوسع الجرائم انتشاراً في العراق. ويطلب الخاطفون في العادة أموالاً طائلة من ذوي الضحايا، أو يطرحون مطالب سياسية على بلدان المخطوفين الأصلية إذا كان هؤلاء من الأجانب. ويتعرض العديد من الرهائن للقتل ولو دُفعت عنهم الفدية. كما يُقتل الرهائن الأجانب إذا لم تلبّ دولهم الأصلية مطالب الخاطفين، أو إذا لم تتم تسوية الأمر مع

مايو 2008 فقط. كما أبلغت مراصد حماية الأطفال عن حالات أصيب فيها الأطفال أو قتلوا جراء تبادل النيران أو هجمات الهاون والقنابل أو إطلاق النار العشوائي بينما كانوا في منازلهم أو في الشارع أو في السوق أو يلعبون أو في طريق عودتهم من المدارس.

وتحوم الشكوك حول تصرفات هذه الأطراف جميعاً لإخفاقها في تحذير المدنيين من احتمالات الحرب، أو في وقف عمليات النهب، أو لإعاقتها جهود الإغاثة، أو لإساءتها معاملة العشرات من المحتجزين في حملات اعتقال جماعية.³¹

II. تهديد الحرية

يمثل الاعتقال التعسفي غير القانوني خطراً آخر يهدد أمن الإنسان في تلك البلدان الثلاثة، ويشكل انتهاكاً لحق الإنسان الجوهري في الحرية. فكثير من حوادث الاعتقال والسجن والاحتجاز والخطف وقعت بطريقة تعسفية لا تميّز بين حالة وحالة. ويصحُّ هذا التوصيف بصورة خاصة في الصومال والعراق، حيث قامت قوات الحكومة والمليشيات المتاحرة بارتكاب هذه الانتهاكات.

A. العراق

تقيد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، نقلاً عن وزارة حقوق الإنسان في بغداد، أن عدد المعتقلين والمحتجزين أمنياً والسجناء الذين صدرت بحقهم الأحكام في كل أنحاء العراق بلغ 50,595 شخصاً في نهاية حزيران/يونيو 2008. وكان العدد قد بلغ أعلى مستوياته، وهو 56,320، في نهاية آذار/مارس 2008. وحسب تقرير يونامي، كان 23,229 من هؤلاء، في نهاية حزيران/يونيو 2008، محتجزين لدى القوات المتعددة الجنسية؛ و17,152 لدى وزارة العدل؛ و613 لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ و5,535 لدى وزارة الداخلية، و1,060 لدى وزارة الدفاع.³² وعلاوة على ذلك، فإن القوات المتعددة الجنسية في العراق، بحسب «هيومن رايتس ووتش»، كانت في 12 أيار/مايو 2008 تحتجز 513 طفلاً عراقياً عدّتهم «خطراً مؤكداً على الأمن»، كما نقلت عدداً غير معروف من الأطفال إلى عهدة السلطة العراقية. وأشارت المنظمة أن هؤلاء الأطفال المحتجزين من جانب السلطات العراقية يتعرضون لمخاطر الإيذاء الجسدي.³³ وحسب هيومن رايتس ووتش،³⁴ فإن تضخم عدد الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات

تضخم عدد المحتجزين
في العراق كان من نتائج
التشريعات المتوسّعة
في تفسير الإرهاب

حكومات الدول المعنية. وفي هذا المجال، تلقت يونامي كذلك تقارير عن حوادث اختطاف طائفية الطابع، وكذلك عن تواطؤ مزعوم بين الخاطفين والشرطة.³⁷

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

يمثل الاحتجاز والسجن والاختطاف ثاني انتهاكات حقوق الإنسان خطورةً في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتؤكد منظمة العفو الدولية أن السلطات الإسرائيلية قد اعتقلت آلافًا من الفلسطينيين منذ بداية القرن الجديد. وما زال نحو 10,000 شخص رهن الاعتقال في نحو ثلاثين مركزاً للاحتجاز، كما تقول وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية الفلسطينية.³⁸ وقد حُرِّم بعضهم من الحرية طوال سنين عديدة وصدرت الأحكام ضدهم عن محاكم عسكرية كانت إجراءاتها مخالفة للمعايير الدولية في المحاكمات. وقد صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2006 بحق عدد من هؤلاء - يقارب 700 شخص وفقاً لتقديرات منظمة العفو الدولية - أحكاماً بالاحتجاز الإداري، ويعني ذلك اعتقالهم بلا تهمة، ومن دون دعوتهم للمثول أمام المحكمة.

والقيادة العسكرية الإسرائيلية هي المخولة إصدار الأمر بالاحتجاز الإداري الذي قد يمتد فترة ستة أشهر، ويمكن تمديده إلى أجل غير مسمى. وفيما تزعم الحكومة الإسرائيلية أن هذا الإجراء يركز على المادة 78 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب التي تسمح لقوات الاحتلال باحتجاز الأشخاص «لأسباب أمنية ملزمة»، فإن منظمة العفو الدولية ترى أن معاملة إسرائيل للموقوفين إدارياً تتناقض مع معايير حقوق الإنسان الدولية فحسب، بل مع بنود الاتفاقية التي تحاول الاستناد إليها بالذات. فقد خرقت إسرائيل أحكام المادة 78 عندما حولت ما كان يُعدُّ إجراءً احتياطياً استثنائياً إلى ممارسة روتينية تستهدف معاينة الأشخاص الذين تشبه المؤسسة العسكرية بأنهم يعملون ضد المصالح الإسرائيلية.³⁹

ومن جهة أخرى تشير منظمة العفو الدولية إلى أن حكومتَي الضفة الغربية وقطاع غزة، في الأرض الفلسطينية المحتلة المقسّمة، تنتهكان حق الفلسطينيين المقيمين في نطاق صلاحية كل منهما في الحرية، وبخاصة بعد المواجهات المسلحة بين فتح وحماس في العام 2007. وفي الضفة الغربية تدهورت بصورة واضحة أوضاع

حقوق الإنسان، فقد أصبح الاحتجاز التعسفي للمشتبه بأنهم من أتباع حماس من جانب قوى الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من الأمور المعتادة. وكثيراً ما يخضع المحتجزون للتعذيب أو لأشكال أخرى من سوء المعاملة. كذلك انتشرت في غزة - على نطاق واسع - الاحتجازات التعسفية والتعذيب والأشكال الأخرى من سوء المعاملة تجاه المحتجزين من جانب قوات حماس، وتبددت بسرعة بوادر التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني في أعقاب استيلاء حماس على السلطة في القطاع.⁴⁰

ج. الصومال

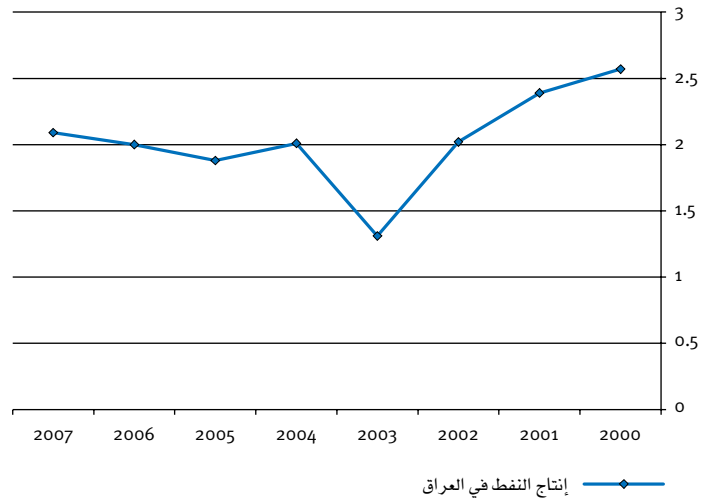
في ضوء تعاضم المخاطر التي تستمر في تهديد أمن الإنسان في الصومال، لا تقتصر أشكال القيود المفروضة على حريات المدنيين بالضرورة على الاعتقال والسجن. وليس ثمة دلائل على حكم القانون بل على عكس ذلك، شاعت حالة الفوضى والخروج على القانون وساد الخلل والتخبط حتى في الإجراءات القمعية، وراحت الأطراف المتناحرة تلجأ، في كثير من الأحيان، إلى أساليب عنيفة في ممارسة الاضطهاد. فالأجهزة القضائية لا تقوم على أسس راسخة في معظم أنحاء البلاد، ولا تركز على أصول قانونية، ولا تطبق أحكام القانون بل إنها، ببساطة، قد لا تكون موجودةً على الإطلاق. وفي ظل هذه الظروف، لا تدلّ المعلومات المستقاة من المصادر الصحافية الأفريقية، ومن منظمات حقوق الإنسان، على نسبة مرتفعة في مجال الاعتقال والسجن التعسفيين على الرغم من الممارسة الفعلية للاحتجاز بلا محاكمة، وإساءة معاملة السجناء من جانب كل الأطراف الصومالية المتورطة في النزاع. ففي مقديشو يُلقى المعارضون في غياب السجن بسبب اختلاف الرأي مع الحكومة، وبشبهة القيام بأعمال معادية للإسلام. وفي «أرض الصومال»، قامت الحكومة باعتقال الصحافيين، وبتضييق الخناق على آخرين. وغدا من الشائع جلدُ الشخص المجرّم أو المشتبه به في جريمة ما، في الساحات العامة.⁴¹

وحسب هيومن رايتس ووتش،⁴² كثيراً ما يقوم موظفو الحكومة الاتحادية الانتقالية باحتجاز المقيمين في مقديشو للاشتباه بعلاقتهم مع المتمردين. وفي معظم الأحيان يتعرض هؤلاء للأذى الجسدي أثناء التحقيق معهم على أيدي ضباط الحكومة.

ما زال نحو 10,000 فلسطيني رهن الاعتقال في نحو 30 مركزاً للاحتجاز

تقوم كل الأطراف الصومالية المتنازعة بممارسة الاحتجاز من دون محاكمة وإساءة معاملة السجناء

(مليون برميل يوميًا)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة 2008 (بالإنجليزية).

المحلي الإجمالي للعراق انخفض بنسبة 11.4 في المائة سنويًا بين العامين 2000 و2006. وكان هذا التردّي من نتائج انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 17 بالمائة، وهبوط الإنتاج الزراعي بنسبة 3.6 في المائة سنويًا. كما انخفض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عمومًا بنسبة 12.8 في المائة سنويًا.⁴³

وتصف دراسة أجراها مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية⁴⁴ الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد تكبّله البطالة، وتباطؤ النمو، وتدني عائدات النفط عن المستوى المتوقع. فمن أصل ما يقرب من عشرين مليار دولار خصصتها الولايات المتحدة الأميركية لإنعاش القطاع الخاص في العراق لم يُنفق، حتى مُنتصف العام 2007، غير 805 ملايين دولار. وفي تلك الأثناء بقي نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 4 في المائة، مع أن التقديرات تتفاوت بهذا الخصوص. ويعود بعض الأسباب إلى أن عائدات النفط العراقي، التي تقدر بثلاثة مليارات دولار في الشهر، تقل بشكل ملموس عن حجم احتياطات البلاد الهائلة من البترول.

وحسب منظمة العمل الدولية⁴⁵ تشير البيانات الواردة من مختلف المصادر حول الفترة الممتدة من العام 2004 حتى نهاية 2006 إلى أن ما يُراوح بين 1.3 مليون ومليونين من القوى العاملة العراقية البالغة سبعة ملايين شخص، كانوا عاطلين عن العمل. كما تبلغ نسبة البطالة بين الشباب (15-24 سنة)، وهي نحو 30 في المائة، ضعف نسبة البطالة الإجمالية تقريبًا.

وتقول مصادر سوق النفط إن إنتاج النفط في العراق قد أخذ بالارتقاع اعتبارًا من شهر آذار/مارس 2008، غير أنه لم يبلغ المستوى المنشود حتى الآن. فقد ازداد الإنتاج من 2.290 مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/يناير 2008 إلى 2.4 مليون برميل في شباط/فبراير من تلك السنة، غير أنه عاد وانخفض إلى 2.37 مليون برميل في اليوم في آذار/مارس 2008.⁴⁶ وتشير الدراسة إلى بعض الاتجاهات الإيجابية في الاقتصاد العراقي، وتورد ما يراه بعض المحللين من أن معدل النمو الفعلي قد بلغ نحو 17 في المائة، وأن الرواتب قد تضاعفت منذ العام 2003، وأن البضائع متوافرة في السوق بأسعار أدنى من السابق، وأن عدد المشتركين في خدمة الهاتف الجوّال ومستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات تصاعد بشكل كبير. وتؤوّه الدراسة كذلك بالازدهار الذي حققه الاقتصاد

III. تهديد الأوضاع الاقتصادية وسبل العيش

في الحالات الثلاث التي يتم استعراضها تبين لنا أن الاحتلال والتدخل العسكري، وأشكال العنف المختلفة الأخرى الناجمة عنهما، تشكل جميعًا معوقات أساسية تلحق أبلغ الضرر بالوضع الاقتصادي، كما يوضحه القسم الآتي.

أ. العراق

ليس من المتوقع، في المدى القصير، انتعاش الاقتصاد العراقي في ظل الأوضاع التي يشيع فيها انعدام الأمن، والصراع الداخلي، وأثار التحوّلات الاقتصادية المتسارعة التي طرأت بعد العام 2003. كما أهدر نظام البعث السابق مقدرات العراق الهائلة وخلف وراءه اقتصادًا دمرته سنوات الحرب والعقوبات وسوء الإدارة الاقتصادية والتنمية المتقطعة غير المستقرة وانهيار البنية التحتية والمؤسسية وشحّ الفرص أمام المشروعات الخاصة (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير).

ومع ذلك، وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي في العراق فمن غير الممكن مقارنته بما أعقب الغزو الذي تزعمته الولايات المتحدة، ذلك أن الانتعاش الطفيف الذي طرأ منذ أواسط العام 2007، لم يترك أثرًا ملموسًا في مستوى المعيشة العام. وتشير بيانات البنك الدولي أن الناتج

الاحتلال والتدخل العسكري يلحقان أبلغ الضرر بالوضع الاقتصادي

عدد المباني المدمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بين العامين 2000 و2007، حسب نوع الدمار

الجدول 3-8

المجموع	عدد مباني الأمن المدمرة	عدد المباني العامة المدمرة	عدد المباني المدمرة كلياً	عدد المباني المدمرة جزئياً	
45,845	83	155	2,855	42,752	الضفة الغربية
31,914	...	88	5,248	26,578	قطاع غزة
77,759	83	243	8,103	69,330	الأرض الفلسطينية المحتلة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008 (بالإنجليزية).

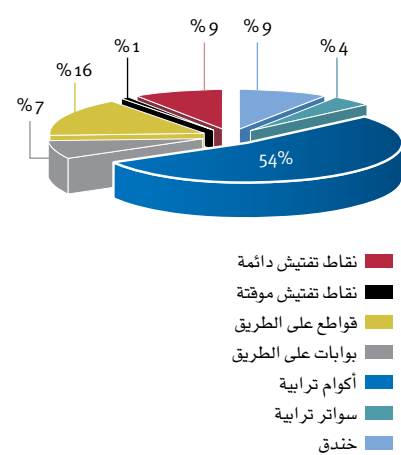
مستوى المعيشة في العراق ما زال دون ما كان عليه قبل الاحتلال

طبقة المهنيين العراقيين قد هربوا من البلاد. أضف إلى ذلك أنّ العنف المتأصل في التقسيم الطبقي يدفع الميليشيات إلى استهداف هؤلاء المهنيين، فقد قتل، مثلاً، نحو ألفي طبيب عراقي منذ العام 2003. وتفيد تقارير اليونيسف أن معدل التحاق العراقيين بالمدارس قد انخفض بنسبة 45 في المائة بين العامين 2005 و2007، بسبب انتشار ظاهرة «المعلمين المفقودين».

أداء العراق الاقتصادي الضعيف يعود إلى تدمير البنية التحتية

وتعزو دراسة أخرى⁴⁸ التراجع الاقتصادي في العراق إلى إجراءات القوات الأميركية مباشرة، وتشير إلى أن أداء البلاد الاقتصادي الضعيف مرده تدمير البنية التحتية في العراق خلال حرب الخليج الأولى في 1991 والحرب على العراق في العام 2003. وقد أدى الخراب الناجم عن

الشكل 6-8 كيف تسيطر إسرائيل على الطرق الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر 2004



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

في إقليم كردستان في الشمال. غير أنها تخلص إلى أن مستوى المعيشة، على العموم، ما زال دون ما كان عليه قبل الاحتلال، وأن ذروة إنتاج النفط قبل الحرب كانت أعلى مما انتهت إليه في العام 2007، بعد أربع سنوات من الغزو.

وتعزو دراسة مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية⁴⁷ الأداء الضعيف للاقتصاد العراقي إلى أربعة عوامل، ترتبط كلها بالتدخل العسكري:

1. انعدام الأمن: فمستثمرو القطاع الخاص يفضلون الابتعاد عن الاستثمار نظراً إلى الأوضاع الأمنية المحفوفة بالمخاطر، ولأن ما يستلزمه من احتياطات يزيد من مدة النقل، وكلفة الإنتاج، وكلفة ممارسة الأعمال بصورة عامة.

2. تهريب النفط: يؤدي التهريب إلى إنتاج النفط إلى ما دون الطاقة الممكنة. ويقدر تقرير أصدره مكتب المحاسبة لحكومة الولايات المتحدة الأميركية في أيار/مايو 2007 أن كمية من البترول تقدر قيمتها بما يُراوح بين 5 ملايين و15 مليون دولار - أي ما يعادل 100,000 إلى 300,000 برميل تقريباً في اليوم، يتم تهريبها يومياً منذ العام 2003 نتيجة للتواطؤ بين المسؤولين الفاسدين والمهربين والمتمردين. وقد يكسب المهربون في بعض المناطق في جنوب العراق ما يصل إلى 5 ملايين دولار في الأسبوع. وعلى الرغم من إنفاق نحو 7.4 مليار دولار لإعادة بناء قطاعي البترول والكهرباء، فإن إنتاج هذين القطاعين ما زال أدنى مما كان عليه قبل الحرب.

3. القصور البيروقراطي: في ظل ارتفاع درجة الانعدام الأمني وتفشي الفساد وتفكك المجتمع، تعجز الأجهزة الحكومية عن أداء مهماتها بكفاءة، وتتعاظم المشكلة بارتفاع نسبة موظفي القطاع الحكومي - وقد بدأ ذلك بتفكيك الجسم الحكومي في عهد إدارة الحاكم المؤقت في العراق - كما زاد من حدة المشكلة نقص الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة.

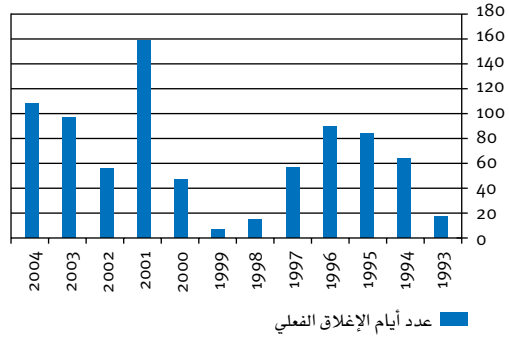
4. هجرة الأدمغة: سببت الأوضاع الناجمة عن التدخل العسكري هرب ما يقرب من مليوني عراقي من بلادهم، وكان الكثيرون منهم من المهنيين ذوي الخبرة الاحترافية المتقدمة، مثل المهندسين والأطباء. ويشير بعض التقديرات إلى أن 40 في المائة من

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة الصادر في أيار/مايو 2008،⁵¹ تواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية في ظل الحكومات الإسرائيلية كافة منذ حرب عام 1967. وفي العام 2007 كان هناك أكثر من 450,000 مستوطن يقيمون في 149 مستوطنة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ووفقاً لمصادر الأمم المتحدة تغطي البنية التحتية الإسرائيلية التي تخدم المستوطنات الآن نحو 40 في المائة من الضفة الغربية، بما في ذلك الطرق والحواجز والمناطق العازلة والقواعد العسكرية.⁵²

في حزيران/يونيو 2002، بدأت إسرائيل بإقامة جدار على الخط الفاصل بينها وبين الضفة الغربية. وعند استكمال الجدار سيكون قد فصل ما يقرب من 10.2 في المائة من أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وربطها ربطاً جغرافياً مباشراً بإسرائيل.⁵³ وفي العام 2004 أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها الاستشاري المهم الذي نص على أن الجدار يمثل انتهاكاً للقانون الدولي. وفي هذه الأثناء تواصل السلطات الإسرائيلية التعدي على صلاحيات السلطة الفلسطينية عن طريق السيطرة على شبكات المواصلات والنقل والمعابر الحدودية والمطار ومساحات واسعة من الأراضي. وإضافة إلى ذلك، تفرض القيود على حرية الحركة لدى الفلسطينيين بإرغامهم على المرور عبر نقاط التفتيش. وفي أيلول/سبتمبر 2007، كانت هناك 607 نقاط التفتيش في الضفة الغربية⁵⁴ حيث يرغم الفلسطينيون على التوقف ساعات طويلة في انتظار الخضوع للتفتيش قبل أن يسمح لهم بالتحرك نحو الوجهة المقصودة، بصرف النظر عن حاجاتهم الملحة.⁵⁵

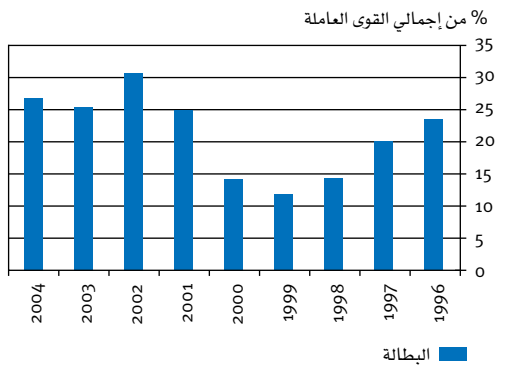
لقد أضرت ممارسات إسرائيلية أخرى إلى درجة كبيرة بقدرة الفلسطينيين على تدبير أمورهم الاقتصادية بطريقة مستقرة يمكن الاعتماد إليها، ويصح ذلك على العاملين بأجر وأصحاب الأعمال على حد سواء. وأبرز هذه الممارسات سياسة الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تشل حركة الناس والبضائع والخدمات على عدة مستويات. ومن الممارسات المعيقة الأخرى الامتناع عن دفع المخصصات المستحقة للسلطة الفلسطينية من واردات الضرائب التي تفرضها إسرائيل. وقد فرضت إسرائيل كذلك حظراً كاملاً على غزة منذ فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير من العام 2006

الشكل 7-8 الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، 1993-2004



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

الشكل 8-8 البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 1996-2004



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

الحرب الأخيرة، مثل الهجمات المتكررة على محطات توليد الكهرباء والمرافق الأخرى، إلى زيادة تعقيد مهمة إعادة الإعمار في أعقاب الغزو في العام 2003.

لقد أوضحت الورقة الخلفية المعدّة عن العراق لهذا التقرير آثار الفساد الذي ساهم في تبيد موارد البلاد.⁴⁹ ففي غضون أسابيع بعد الاحتلال أخذ الفساد ينتشر بمعدلات غير مسبوقه، حتى إنّ منظمة الشفافية الدولية وضعت العراق في العام 2008 في المرتبة الثانية على قائمة الدول الـ 180 من حيث استثناء الفساد في القطاعين الحكومي والعام (صلاح نصرأوي، ورقة خلفية للتقرير).⁵⁰

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

حالت إحدى وأربعون سنة من الاحتلال وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية دون تمكين الفلسطينيين من إدارة شؤونهم، وبددت كل المخططات لإقامة اقتصاد يلبي أهم احتياجاتهم الأساسية.

في غضون أسابيع بعد احتلال العراق، أخذ الفساد ينتشر بمعدلات غير مسبوقه

بدا الاحتلال وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية كل المخططات لإقامة اقتصاد يلبي احتياجات الفلسطينيين الأساسية

تتعاطم أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية إلى درجة خطرة تهدد بوقوع اضطرابات عنيفة في مجال التجارة الدولية. وهي توفر الأموال لإمداد الحرب الضارية التي تدور رحاها في الصومال وقد تتحول سلاخاً في يد الإرهاب العالمي أو تسهم في كارثة بيئية. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2008، سجلت غرفة التجارة الدولية والمكتب الدولي للملاحة 63 محاولة أو حالة اختطاف فعلية. وانتقل نشاط القرصنة منذ نهاية العام 2007 من منطقة ميناء مقديشو إلى خليج عدن الذي تعبره كل سنة 16,000 سفينة تنقل النفط من منطقة الشرق الأوسط والبضائع من آسيا إلى أوروبا وأميركا الشمالية. وبذلك، فإن واحداً من أهم الطرق البحرية في العالم بات الآن محفوفاً بالمخاطر جراء الانعدام المزمّن للاستقرار في الصومال.

والقرصنة من المشكلات القائمة في المياه الصومالية منذ عشر سنوات على الأقل، إلا أن عدد المحاولات والهجمات الناجحة قد أخذ بالتصاعد منذ ثلاث سنوات. وكانت الفترة الوحيدة التي توقفت فيها القرصنة بصورة تامة تقريباً في الصومال هي الشهور الستة التي تولى فيها اتحاد المحاكم الإسلامية زمام الأمور في النصف الثاني من العام 2006. وبدل ذلك على أن وجود حكومة فاعلة في الصومال كفيل بضبط القرصنة والسيطرة عليها، فقد عادت القرصنة إلى الظهور مرة أخرى بعد انسحاب نفوذ اتحاد المحاكم الإسلامية، وتحولت الصومال على امتداد شواطئها الطويلة المعزولة مرتعاً خصباً ازدهرت فيه القرصنة، مع غياب حكومة فعالة، وتعاطم اليأس في نفوس الناس الذين باتت الحرب جزءاً من حياتهم.

ويبدو أن بونتلاندا، الإقليم شبه المستقل في شمال غرب البلاد، نقطة الانطلاق لمعظم القراصنة في الصومال، وهي من أفقر المناطق الصومالية؛ ومن هنا تعاطمت الجاذبية المالية لنشاط القرصنة. وقد انهارت صناعة صيد الأسماك خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، واستأثرت بالصيد في مياهها سفن أوروبية وآسيوية وأفريقية. ويزعم بعض القراصنة أنهم يشاركون في حماية الموارد الطبيعية للصومال وأن الفدية التي يتقاضونها ينبغي أن تُعدّ ضريبة قانونية مشروعة. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تقاس مخاطر المشاركة في عمليات القرصنة بمقارنتها بما يمكن أن يعود على مرتكبيها من مردود مالي ضخم، وبخاصة في بلاد صُعب فيها العمل التجاري المشروع وتحولت فيها الزراعة في مواسم الجفاف إلى مستوى الكفاف، وغدا فيها الموت، مع انعدام الاستقرار وانتشار العنف، قاب قوسين أو أدنى.

وفي أواخر العام 2007 دفعت الأخطار المتعاطمة في المياه الصومالية برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق الإمدادات الغذائية عن طريق البحر (وهو الأسلوب الوحيد الذي اتبعه البرنامج لتسليم 90 في المائة من معوناته الغذائية للصومال، لأن نقل كميات ضخمة من المواد الغذائية بالبر محفوف كذلك بالمخاطر). وتمكن البرنامج العالمي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بعد تنفيذ نظام للحماية من جانب سفن حربية، من استئناف إمداداته الغذائية للصومال. ومنذ ذلك الحين، أصبحت سفن الحماية الحربية عنصراً جوهرياً لمواصل إمدادات الغذاء وردع أخطار القرصنة الحالية، على الرغم من أنه لم ترد منذئذ أية تقارير عن هجمات القرصنة تلك. كما باتت المعونات الغذائية المستوردة ضرورةً لازمة لا مناص منها في بلد يفترق إلى حكم مركزي فعال، ويتصافر فيه الجفاف والحرب، ويعيش فيه أكثر من مليون شخص من المهجرين داخلياً.

في الوقت الذي يحتفظ فيه القراصنة لأنفسهم بحصة الأسد مما يجمعونه من الأموال، فإنهم يحولون قسماً غير يسير منها لأصحاب النفوذ المحليين الذين يشارك بعضهم بالفعل في الحرب الدائرة. ولا ريب في أن هذه الجرات النقدية المنتظمة تسهم في إنكفاء نار الحرب. صحيح أن استئصال القرصنة لن يوقف الحرب، غير أنه سيقبل من الموارد المالية التي تستخدم في شراء السلاح. كذلك غياب الحماية من جانب السفن الحربية سيفتح مزيداً من أبواب الثراء أمام تهريب الأشخاص والسلاح، ويشجع الصيد غير المشروع للأسماك في المياه الصومالية. وتتم ناقلات النفط العملاقة في مياه خليج عدن، وقد تسفر إحدى هجمات القراصنة عليها عن أخطار جسيمة جراء تسرب النفط في نظام بيئي شديد الأهمية والحساسية. ومع تزايد جراءة القراصنة وقدرتهم على استخدام أسلحة أكثر فاعلية، قد تتعرض إحدى الناقلات، للحرق أو الفرق أو الارتطام بالشاطئ؛ وقد يفضي أي من هذه الاحتمالات إلى كارثة بيئية تدمر الحياة البحرية والطيور على مدى سنوات عديدة.

المصدر: Roger Middleton 2008.

وهو الحظر الذي جعلته إسرائيل أكثر تشدداً في أعقاب اتساع شقة الخلاف بين حماس وفتح في العام 2007.

يوضح تقرير للبنك الدولي أجري في العام 2008 حول كلفة نظام الإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة أن هذه السياسة تقرض على حركة الفلسطينيين ثلاثة أنواع من القيود: الإغلاق الداخلي الذي يحد من حرية الحركة بين الضفة الغربية وغزة؛ والإغلاق الخارجي الذي يحد من الوصول من الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل والقدس؛ والإغلاق الخارجي الدولي، الذي يحد من الوصول من الضفة الغربية إلى الأردن، ومن غزة إلى مصر. ويشير هذا التقرير إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، كان هناك أكثر من ستمائة حاجز مادي (بمعدل عشرة في كل كيلومتر مربع)، تضم إحدى وستين نقطة تفتيش بدوام كامل وست نقاط بطاقم جزئي من الجنود، و102 من القواطع على الطرق، و48 بوابة على الطرق، و374 من الأكوام الترابية، و28 ساتراً ترابياً، و61 خندقاً.⁵⁶

يؤدي هذا الإغلاق إلى شذمة الاقتصاد الفلسطيني، وتصارع القرى والبلدات الفلسطينية في سبيل البقاء اعتماداً على ما قد يتوافر لديها من موارد، حين تتقطع أوصالها ويضيق نطاق الحركة أمامها، ولا تستطيع التكهّن بمواعيد الإغلاق. كذلك إن اعتياد السلطات الإسرائيلية إلغاء التصاريح التي تسمح لأهل الضفة الغربية وغزة بالعمل في إسرائيل يبدد ما يحصل عليه هؤلاء من دخل، إذ تُحسَم أيام العمل التي لا يستطيعون فيها الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل أو في الضفة الغربية بسبب تلك الإجراءات. وعند الإغلاق يتعذر على أصحاب الأعمال التجارية الحصول على المواد الوسيطة المستوردة من الخارج والتي يحتاجون إليها لإنتاج بعض السلع وتسويقها في مناطق غير التي يقيمون فيها.

وتقدّر الدراسة التي أجراها البنك الدولي أن خسارة الضفة الغربية وغزة جراء الإغلاق يوماً واحداً تعادل 7 ملايين دولار، كما يقدر إجمالي الخسارة المتصلة بالعمالة بين العامين 2001 و2005، بـ 2.4 مليار دولار، والخسارة المتصلة بالإغلاق بـ 928 مليون دولار، ما يجعل الخسارة التقديرية الإجمالية لهذه الفترة 3.3 مليار دولار، أي ما يعادل 58 في المائة من إجمالي المساعدات الأجنبية التي تقدم للسلطة الفلسطينية.

المائة من الذروة التي سجّلت في العام 1999. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2007، ترك الفقر المدقع وطأته الثقيلة على 40 في المائة من السكان في غزة، و19 في المائة من أهالي الضفة الغربية، وهو ما يمثل وضعاً أفضل مما كان عليه في العام السابق. ويعود ذلك، في المقام الأول، إلى استئناف دفع الأجور لموظفي الخدمة المدنية، وكانت إسرائيل قد قطعتها إثر فوز حماس في الانتخابات.⁶²

لقد دفع الفلسطينيون ثمنًا باهظًا لممارسة حقوقهم الديمقراطية في صناديق الاقتراع، فبعد الانتخابات التي تمت في أجواء سلمية في كانون الثاني/يناير من العام 2006، وجاءت بحماس إلى السلطة، توقف تدفق المساعدات الدولية. ومع أن هذه المساعدات عادت إلى التدفق مجددًا ولكن فقط إلى حكومة فتح في الضفة الغربية بعد القطيعة مع حماس، فإنه لم يطرأ تحسن جذري على الأوضاع الاقتصادية بسبب التعديلات الإسرائيلية المتكررة على هذه المناطق بالدرجة الأولى. غير أن العنصر الجديد تجلّى في العقاب الذي بدأت إسرائيل تمارسه ضدّ غزة بعد استيلاء حماس عليها. واتخذت هذه العقوبات شكل الحصار الكامل على القطاع وحظر كل الاتصالات بينه وبين العالم الخارجي لأي غرض كان. وتسبب ذلك بانهايار معظم الحركة الصناعية والزراعية في القطاع، واضطراب مرافق البنية التحتية والخدمات من خلال الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ساعاتٍ طويلة، وزيادة التردّي في نوعية المياه. كما ألحق الاعتداء الأخير الذي شنته إسرائيل على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008 أضرارًا هائلة بالبنية التحتية وسجل مستوًى جديدًا من الضراوة في معاملة المدنيين الفلسطينيين.

ج. الصومال

بعد انهيار الصومال في العام 1991، وتحوّلها أطلال دولة، انفصلت منطقتان في الشمال عنها هما «أرض الصومال» و«بونتلاندي»، واستمر هذا الانهيار بعد التدخل العسكري الأميركي والدولي في أوائل التسعينات. جرت خلال الأعوام القليلة الماضية محاولة توحيدية ذات توجه أيديولوجي على يد «اتحاد المحاكم الإسلامية» بقصد بسط سلطة مركزية على معظم مناطق الصومال، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل جراء تدخل إثيوبيا العسكري المباشر في كانون الأول/ديسمبر 2006 لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلى الرغم

لا يقتصر تأثير الكلفة الاقتصادية الحقيقية للإغلاق على الدخل فقط، ذلك أنّ تكاليف الإنتاج ترتفع بالنتيجة ارتفاعًا حادًا يُضطرّ معه المنتجون والموردون إلى نقل البضائع عبر تحويلات وطرق جانبية طويلة، أو عندما يؤدي الإغلاق إلى تعطيل التجارة كليًا. وتقول دراسة البنك الدولي إن تكاليف النقل من رام الله إلى بيت لحم بين العامين 2000 و2005 تصاعدت بنسبة 348 في المائة؛ ومن رام الله إلى نابلس 105 في المائة؛ ومن رام الله إلى جنين 167 في المائة.⁵⁷ ومن شأن هذه الموعوقات الحدّ من القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني وتقليص الاستثمارات فيه.⁵⁸

ليس مستغربًا في ضوء هذا الواقع المرير أن يتسع انتشار الفقر والبطالة بين الفلسطينيين. ويسجل تقرير التنمية البشرية 2008/2007 أن الضفة الغربية وغزة قد شهدتا، بين العامين 1990 و2005، معدلات نمو سلبية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعادل -2.9 في المائة سنويًا، كما يؤكد أن البطالة قد خلفت آثارها - بين العامين 1996 و2005 - في أكثر من ربع القوى العاملة (26.7 في المائة)، وأن نسبة البطالة بين النساء، مقارنةً بالرجال، بلغت 71 في المائة.⁶⁰

وأشار تقرير أصدره البنك الدولي في العام 2003 عن حالة الاقتصاد الفلسطيني، بعد عامين من انتفاضة الأقصى، إلى أن هناك هبوطًا حادًا في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. ففي نهاية شهر آب/أغسطس 2002، كان معدل دخل الفرد قد انخفض إلى نصف ما كان عليه في العام 2001، وشملت البطالة نصف القوى العاملة، ولحقت بالبنية التحتية أضرار تعادل قيمتها 728 مليون دولار. يضاف إلى ذلك أن الصادرات الفلسطينية انخفضت بمعدل النصف، كما انخفضت الواردات بمعدل الثلث، وبلغ حجم الاستثمارات 140 مليون دولار أي أقل من عُشر ما كان عليه في العام 1999، إذ كان يعادل 1.5 مليار دولار. وتضيف الدراسة أن الحصار الإسرائيلي كان السبب الرئيسي للأزمة الفلسطينية.⁶¹ وأشار تقرير آخر أصدرته منظمة العمل الدولية في العام 2008 إلى أن واحدًا من كل ثلاثة أشخاص في سن العمل (15 سنة فما فوق)، كان موظفًا بشكل كامل أو جزئي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد استقر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 على 1,178 دولارًا في العام، أي أدنى بنسبة 27 في

لقد دفع الفلسطينيون
ثمنًا باهظًا
لممارسة حقوقهم
الديمقراطية
في صناديق الاقتراع

على رغم الجهد
تظل الدولة الصومالية
كيانًا هشًا
تحف به المخاطر

من جهود «التوحيد» هذه، ظلت الدولة الصومالية كياناً هشاً مزعزع الأركان تحفّ به المخاطر التي اكتنفته طوال العقدين الماضيين.

ويظهر من سجل الحكومة الصومالية المركزية منذ الستينات والسبعينات من القرن المنصرم أنّها، بسبب قاعدة الموارد الشحيحة، كانت تعوّل إما على المساعدات الأجنبية (من الاتحاد السوفياتي آنذاك) أو تنتهج سياسات اقتصادية غير فعّالة (في المرحلة ما بعد الاشتراكية اعتباراً من العام 1980). وقد دُمّرت في تلك الأثناء مرافق البنية التحتية العامة، بما فيها توليد الطاقة الكهربائية. وفي غياب حكومة مركزية، انقرض العديد من المؤسسات العامة الكبيرة. ومن جهة أخرى سمح استقرار دولة «أرض الصومال» النسبيّ بأن يشهد الاقتصاد بعض الانتعاش.

وحسب البنك الدولي، في العام 2002⁶³ قُدّر توزيع معدلات البطالة في الصومال إجمالاً بنحو 65.5 في المائة (الحضر) وبنحو 40.7 في المائة (الريف)، و47.4 في المائة (المعدل الوطني)، وهذه أرقام لا تعدو كونها مؤشرات عن الوضع الحالي لأنها لا تأخذ بالاعتبار درجة قصور الاستخدام ولا البطالة الموسمية وما إلى ذلك.⁶⁴ في العام 2002 قُدّرت نسبة من يعانون الفقر المدقع في الصومال بـ 43.2 في المائة؛ وكانت هذه النسبة 23.5 في المائة في المناطق الحضرية، و53.4 في المائة بين الرُحّل وسكان الريف. ومن حيث الأرقام المطلقة يُقدّر عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بـ 2.94 مليون نسمة، بينهم 0.54 مليون من الحضر و2.4 مليون من الرُحّل وسكان الريف. وتقدر نسبة من يعيشون على دولارين يومياً بـ 73.4 في المائة من سكان الصومال، بينهم 60.7 في المائة من الحضر و79.9 في المائة من الرُحّل وسكان الريف. وطبقاً لهذا المقياس يعيش خمسة ملايين من سكان الصومال في حالة من الفقر بينهم 1.4 مليون في المناطق الحضرية، و3.6 مليون في البادية والريف.⁶⁵

IV. تهديد الحق في الحصول على الغذاء والصحة والتعليم

مع العنف والفقر والبطالة والتهجير⁶⁶ التي تلازم الاحتلال والتدخل العسكري تتقلص الفرص، لا محالة، أمام الناس للحصول على ما يكفي

من الغذاء والعناية الصحية المناسبة والسكن اللائق.

أ. العراق

في العراق، أدّى تفاقم الأزمة الغذائية، التي كانت قد ساءت كثيراً منذ فرض العقوبات وبعد فشل برنامج «النفط مقابل الغذاء»، إلى ارتفاع حاد في عدد من ينقصهم الغذاء. ودعت درجة التردّي في هذا الوضع الهيئات والمنظمات الدولية إلى تقديم المعونات الغذائية الطارئة للشعب العراقي. وفي أوائل العام 2008، بدأ برنامج الأغذية العالمي حملة طارئة لمدة 12 شهراً بقيمة 126 مليون دولار أميركي لتقديم مساعدات غذائية لما يقرب من 750,000 من المهجّرين داخلياً.⁶⁷ كما بادرت بتنفيذ برنامج مماثل منظمة أوكسفام، التي قدّرت عدد من ينقصهم الغذاء في العراق بأربعة ملايين شخص.⁶⁸

لقد جاء غزو العراق بعد اثنتي عشرة سنة من العقوبات التي سبقتها الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج في بداية التسعينات. وفي ظل هذه الأوضاع، تلاشت قدرة العراق على إدامة خدمات الرعاية الصحية وتفعيلها. فقبل الغزو كانت نسبة وفيات الرضع 102 من كل 1,000، وكانت نسبة وفيات الأمهات 291 من كل 100,000 حالة ولادة، أمّا نسبة سوء التغذية فوصلت إلى 19 في المائة من السكان. وبعد خمسة أعوام من الغزو، تدهورت الأوضاع الصحية في العراق نتيجة لعدة عوامل (سامر جيور وإيمان نويهيض، ورقة خلفية للتقرير):

أولاً، أطلق انهيار الأمن، فور بدء الغزو، موجة من السلب والنهب لم تسلم منها المستشفيات والمراكز الطبية. ثانياً، أدى استمرار العنف والعنف المضاد إلى اختلال خطير في النظام الصحي، وولّد ضغوطاً إضافية على المستشفيات والعيادات والخدمات شبه الطبية. وكما ذكرنا آنفاً راوحت تقديرات الوفيات الناجمة عن هذا العنف بين 74,000⁶⁹ وما يقرب من 600,000⁷⁰ بين آذار/مارس 2003 وحزيران/يونيو 2006، وتجاوزت أعداد المصابين هذا العدد بكثير. ثالثاً، انخفضت مستويات المعيشة انخفاضاً حاداً. فقد تبين من مسح أجري في العراق في العام 2004⁷¹ أن 54 في المائة من الأسر التي شملها الاستطلاع لم تحصل إلا على المياه غير الصالحة للشرب، وكان 78 في المائة من العائلات تعاني انقطاع التيار الكهربائي يومياً، و36 في المائة تفتقر إلى مرافق الصرف الصحي في منازلها. رابعاً،

يتلزم الاحتلال والتدخل العسكري مع العنف والفقر والبطالة والتهجير

يقلص الاحتلال

والتدخل العسكري

فرص الناس

للحصول على ما يكفي

من الغذاء

والعناية الصحية المناسبة

والسكن اللائق

الجهود الآن لإعادة التوازن إلى هذا النظام الذي يمر في ظروف شديدة الصعوبة. وقد تأثرت صحة الطفل بصورة واضحة، غير أن هذه الأوضاع كانت بمنتهى القسوة على البالغين كذلك، فقد اجتمع انعدام الأمن المتزايد مع العجز عن الحصول على الخدمات الصحية المناسبة لعرقلة معالجة الأمراض غير المعدية. فلا عجب، إذن، أن تكون أعراض الصدمات المصاحبة للأوضاع العنيفة أخذت بالتزايد في العراق. كما تشيع حالات القلق والكآبة بين معظم الجماعات، ويخشى من ارتفاع نسبة الأمراض النفسية والعقلية مع استمرار ظاهرة التفكك في النسيج الاجتماعي وانحسار أجواء الحماية التي توفرها العائلة والمجتمعات المحلية. ومن الملاحظ، مع الأسف، أن أغلب التقارير عن حالة الصحة النفسية في العراق إنما تتركز وتتصبّ بشكل حصري تقريباً على القوات الأجنبية (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

ووفقاً لتقرير «إنقاذ الطفل»،⁷⁵ توفي 122,000 طفل عراقي قبل بلوغهم سن الخامسة في العام 2005. وكانت تقارير طبية قد حذرت من أن بعض الأمراض، مثل الالتهاب الرئوي والملاريا والحصبة والزحار، تشكل السبب الرئيسي لوفاة الأطفال في العراق.

من الظواهر الأخرى المتعاظمة استخدام القاصرين، ما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية حول استخدام الأطفال وتشغيلهم. وتؤكد تقارير دولية وإقليمية وعراقية، بما فيها تقارير منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، أن استخدام غير البالغين في العراق قد انتشر إلى درجة كبيرة حتى بين الأطفال الذين لم يبلغوا العاشرة من العمر، وهم يُستخدمون في أعمال لا تناسب أعمارهم ولا قدراتهم الجسدية. وغداً من المألوف مشاهدة الأطفال ينظفون الشوارع، وبخاصة بعد أن بدأت بلدية بغداد وبلديات أخرى تشغيل الأطفال كعمال تنظيفات بأقل من دولار واحد في اليوم، ما أغرى أعداداً لا حصر لها من الأطفال بترك المدارس. وثمة تطور خطير ثالث ترك آثاره في حياة الأطفال وهو ارتفاع معدلات التهرب والتسرب من المدرسة. ولعلّ ظروف الحاجة المادية والفقر المدقع هي السبب في ذلك غير أن هذه الدوافع تزداد حدّة مع الأوضاع الأمنية الخطيرة. وقد دفع ارتفاع مستوى العنف والإرهاب، وبخاصة التطهير الإثني والطائفي، مئات الآلاف من العائلات إلى ترك منازلها واللجوء إلى مناطق تشكو هي نفسها قلة المستلزمات الضرورية للأطفال.

وحسب تقرير أصدره مكتب الشرق الأوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية،⁷² فإن ما مجموعه 18,000 طبيب - أي ربع العدد الإجمالي للأطباء العراقيين - وأعداداً غير معروفة من الممرضين وأطباء الأسنان، والصيدالدة قد هاجروا من العراق (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

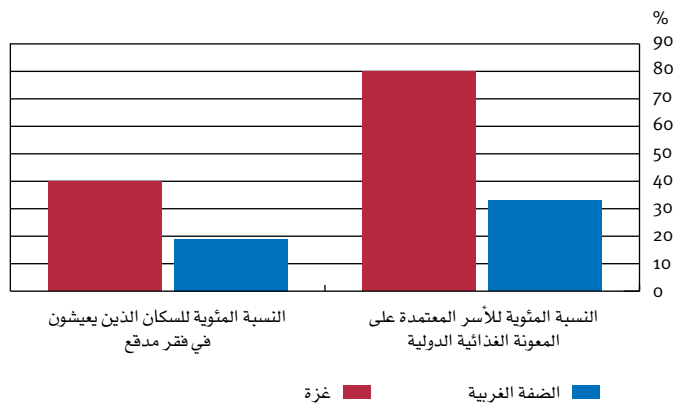
لقد أدت الأعطال والإهمال والعنف منذ العام 2003 إلى تدمير القطاع الصحي في العراق، وتعاني المستشفيات الآن عجزاً مزمناً في العديد من الأجهزة. فكثيراً ما تتداعى المصاعد وأجهزة التدفئة والتكييف والصرف الصحي، وتقصّر المطابخ وغرف الغسيل عن تلبية الحاجات المتزايدة، وغالباً ما تتعطل أجنحة الطوارئ وغرف العمليات الجراحية بسبب نقص الأدوية والمعدات واللوازم. وتمثل هذه التحديات قاسماً مشتركاً بين كل المؤسسات الصحية في العراق، حتى تلك التي كانت مجهزة بصورة كافية في الماضي.⁷³ ويقول تقرير لجنة الدولية للصليب الأحمر⁷⁴ إن المستشفيات العراقية تتوء تحت وطأة مهمات لا طاقة لها بها، وقد تضخمت أعباؤها بتدفق المزيد من ضحايا العنف في الشوارع. ويفتقر الكثير منها إلى الأدوية واللوازم الطبية، هذا فضلاً عن أن نصف من يتم إدخالهم إلى المستشفيات عند اندلاع العنف يلفظون أنفاسهم الأخيرة لعدم توافر الفرق الطبية المتخصصة ونقص الدم.

ومن جهة أخرى، تتعثر الخدمات في مراكز الصحة الأولية التي لا تتلقى المساندة الكافية بعد أن تداعى النظام الصحي المركزي. وتبذل

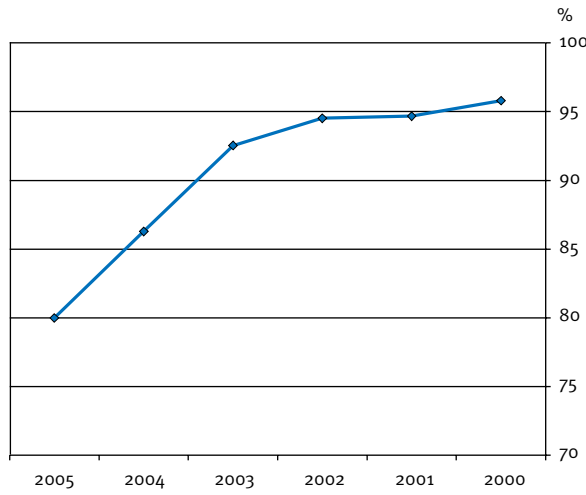
يخشى من ارتفاع نسبة الأمراض النفسية والعقلية في العراق

أغلب التقارير عن حالة الصحة النفسية في العراق تتركز بشكل حصري تقريباً على القوات الأجنبية

الفقر والاعتماد على المعونات الغذائية، الضفة الغربية وغزة، 2007



المصدر: منظمة العمل الدولية 2008 (بالإنجليزية).



الالتحاق بالمدارس، الابتدائي (% الصافية)
المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

يُرغم الأطفال على الانخراط في نشاطات شاقة محفوفة بالخطر، مثل أعمال الإنشاءات والخدمات المنزلية. وفي الآونة الأخيرة أخذوا يلتحقون بفرق الحراسة الشخصية، أو يعملون في المشاغل والمصانع التابعة للقطاع الخاص. وقد حذر مكتب يونامي في تقرير خاص⁷⁶ من وقوع كارثة إنسانية لأطفال العراق الذين يعانون من مشكلات اجتماعية وصحية، ومن تردي مستويات التعليم. ويطالب التقرير ببذل الجهود لتأمين الظروف الكفيلة بتوفير مستوى معيشي لائق للأطفال ينعكس بصورة إيجابية على حياتهم بشكل عام، وحياة المجتمع بأسره. وتتطرق تقارير أخرى إلى حالات الإدمان التي شاعت بين القاصرين، كتعاطي المخدرات والمسكرات، والتدخين. ووفقاً لأحد هذه التقارير، كان أكثر من مليون قاصر يعملون في أواخر العام 2004 في ظل ظروف قاسية، ويتعرضون للعنف وللإيذاء الجنسي.

تلقي مشاهد العنف والحرب في العراق بظلالها على حياة الأطفال أثناء مراحل النمو. وإذا لم يظهر على الأطفال مباشرة مدى التأثير بمخاطر العنف الإثني والطائفي، وعمليات التطهير والإخلاء، وحوادث القتل اليومية بناءً على الهوية، ومشاهد الجثث المجهولة مقطوعة الرؤوس، يبقى من المؤكد أنها ستخلف في نفوسهم ندوباً غائرة، وتؤثر في علاقاتهم بالآخرين، وتزعزع اطمئنانهم وثقتهم بالمستقبل.⁷⁷

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

يتمثل التردّي الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة، بصورة جليّة، في وضع التموين الغذائي. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن نحو نصف الأسر الفلسطينية يعتمد على المساعدات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. وفي الوقت الراهن يعتمد نحو 33 في المائة (أي 0.7 مليون شخص) ممن كانوا في السابق ينتمون إلى فئة متوسطي الدخل في الضفة الغربية على المعونات الغذائية. والأسوأ من ذلك أن هذا الرقم يصل في غزة إلى 80 في المائة من الأسر، أو 1.3 مليون شخص.

كذلك تعكس الأحوال الصحية السائدة الأوضاع الاقتصادية السيئة، فقد كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسلطات الإسرائيلية هي التي تتولى الإشراف على الأوضاع الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن انتقلت هذه المسؤولية إلى السلطة الفلسطينية في العام

1994. وعلى الرغم من مرور إحدى وأربعين سنةً على الاحتلال فإن الفلسطينيين كانوا، في العام 2004، يتمتعون بمستويات صحية معقولة⁷⁸ وبدخل سنوي مُعدّله 1,026 دولاراً، ونسبة إمام بالقراءة والكتابة تشمل 91 في المائة من السكان، وبعمر متوقع عند الولادة يبلغ 72 سنة، ونسبة منخفضة لوفيات الأطفال الرضع (20.5 من كل 1,000 ولادة) ونسبة منخفضة لوفيات الأمهات (11 من كل 100,000 ولادة). وتكمن أسباب ذلك في روح التضامن والتكافل، والدعم الذي يقدمه المجتمع المدني لمراكز الرعاية الصحية والمؤسسات الطبية الأخرى. إلا أن هذه الأوضاع أخذت بالتدهور بعد العام 2003 واندلاع انتفاضة الأقصى، وبناء الجدار العازل، وفرض الحصار على الأرض الفلسطينية المحتلة.

كان من شأن إنشاء الجدار العازل ونقاط التفتيش وحواجز الطرق وتطويق القرى والبلدات في الضفة الغربية أن قُطعت الطرق إلى مرافق حيوية كالمدراس ومواقع العمل، إضافةً إلى واحدٍ وأربعين مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية. ويفيد 36 في المائة من هذه المرافق أن كثيرين من المرضى لا يستطيعون الوصول إليها، كما يفيد 53 في المائة منها أنها تستقبل عددًا إضافيًا من المرضى الذين جرى تحويلهم إليها بسبب الحصار، وأن 63 في المائة منها تواجه التأخر في تقديم خدمات الطوارئ، و55 في المائة منها أنّها تواجه المصاعب في مساعيها للحصول

يعتمد نصف الأسر الفلسطينية على المساعدات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي

الطلبة لم يستطيعوا الوصول إلى جامعتهم. وبين العامين 2000 و2005، انخفض عدد الطلبة من فلسطينيين غزة في الجامعة من أربعمئة إلى ثلاثة عشر. وفي السنة الدراسية 2004/2005، انخفض عدد المنتسبين إلى الجامعة من جنين ونابلس في شمال الضفة الغربية من 120 في السنة إلى صفر.⁸²

يضاف إلى ذلك كله أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق المحتلة أخذ بالتناقص جراء العراقيل التي تواجه التلاميذ. وثمة مخاوف حقيقية من أن هذا التناقص في انتظام التلاميذ والطلبة في المدارس والجامعات، بل إمكان التحاقهم بها أصلاً، سيزيد من عجز هذه المعاهد عن المساهمة في تنمية المجتمع الفلسطيني بأسره.⁸³

ج. الصومال

تضافت الصراعات الأهلية المستمرة، والفقر الواسع الانتشار، والبنية التحتية المتآكلة، والأوضاع المتردية للنظم الصحية، لتترك آثاراً خطيرة في الوضع الصحي في الصومال. فنسبة وفيات الرضع (90 وفاة/رضيع من كل 1,000 ولادة في العام 2006) ووفيات الأطفال دون الخامسة (145 وفاةً للأطفال دون الخامسة من كل 1,000 في العام 2006)، ووفيات الأمهات (1,400 أم من كل 100,000 حالة ولادة في العام 2005) في الصومال هي من أعلى النسب في العالم.⁸⁴ ويُعدّ الجفاف الذي تسببه الأمراض المتعلقة بالزحار والاعتلال الرئوي والملاريا من الأسباب الرئيسة للوفيات بين الرضع والأطفال، إذ يتسبب بنصف حالات الوفاة بين الأطفال عمومًا. وقد شملت اللقاحات ضد أمراض الأطفال الرئيسة 20 في المائة فقط من الأطفال في العام 1998. ويتنشر في هذه الأثناء سوء التغذية وفقير الدم على نطاق واسع.

وقد انخفض معدل العمر المتوقع عند الولادة في الصومال عن 47 سنة في العام 2006.⁸⁵ وتشهد البلاد ارتفاع نسبة الإصابة بالسل إلى أعلى مرتبة في العالم إذ تبلغ 374 حالة من كل 100,000 من السكان. وكان هناك أكثر من 30,000 إصابة بالملاريا في العام 2003. واكتُشفت في العام نفسه حالات عديدة من شلل الأطفال، وأصبح من المستحيل كبح جماح المرض في العام 2006. كانت الصومال تقتصر إلى الرعاية الصحية الأولية على الدوام، غير أن الوضع تفاقم الآن. فلكل 100,000 من

على الأدوية لمعالجة الأمراض المزمنة. ويُخشى أن استكمال الجدار العازل سيعزل ما مجموعه 71 عيادة، وسيمثل حاجزاً يعترض حركة عربات الإسعاف الفلسطينية التي يُحظر عليها دخول المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر لعام 1967 (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

أدى غياب الموازنة المالية والمقاطعة الغربية للحكومة الفلسطينية في العام 2006، إلى أزمة تعليمية حادة. وتفاقم الوضع بالإضراب الذي أعلنه العاملون في القطاع التعليمي نظرًا إلى عدم دفع أجورهم، ما حرم التلاميذ في المدارس الحكومية من حقهم في التعليم، وأرغم 2,000 من طلاب الدراسات العليا على الانقطاع عن الدراسة مدة شهرين.⁷⁹

وحسب وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تمّ إغلاق 300 مدرسة وقصف ثمان جامعات في الفترة ما بين العامين 2000 و2005. وفي آذار/مارس 2004 أفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن ثلاثة وسبعين معهدًا تعليميًا، بما فيها معاهد التدريب المهني، قد دُمّرت في غزة. وأفادت التقارير أن جامعة الخليل ومعهد البوليتكنيك في الخليل قد أغلقت كذلك طوال العام 2003، ما سبّب إعاقة الدراسة والتدريب لنحو 60,000 طالب فلسطيني. وفي العام نفسه، هُدّدت جامعة القدس بإقامة جدار كان سيقسم الجامعة نفسها قسمين ويقتطع ثلث الأرض التي بنيت عليها ويصادرها. ولم ينقل ذلك الجدار إلى خارج الحرم الجامعي إلا بعد حملة عالمية ضد هذا الانتهاك.⁸⁰

تركت قواطع الطرق والعراقيل الأخرى التي تقيّد حرية الحركة آثارها في مسار العملية التعليمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فعلى سبيل المثال، كان من شأن التأخير الناجم عن وضع حواجز الأكوام الترايبية بين شهري نيسان/أبريل 2001 وكانون الأول/ديسمبر 2003 في طريق «صردا» بين رام الله وجامعة بيرزيت في الضفة الغربية أن يضاعف الوقت الذي يحتاجه الطلبة والأساتذة للوصول إلى الجامعة، بل إن السلطات الإسرائيلية كانت تحظر المرور كليًا في بعض المناسبات. ولهذا السبب ضاع على الطلبة ثلثا الفصل الأكاديمي الثاني للعام الدراسي 2002/2001، ما دفع إلى تمديد الدراسة مدة شهرين على حساب الفصل الصيفي⁸¹ فلم تتمكن جامعة بيرزيت من أداء دورها باعتبارها معهدًا يفتح أبوابه لأفراد الشعب جميعًا، لأن معظم

تركت الصراعات
الأهلية المستمرة
وغيرها من العوامل
آثارها الخطيرة
في الوضع الصحي
في الصومال

معدل العمر المتوقع

عند الولادة

في الصومال

هو 47 سنة

السكان هناك أربعة أطباء فقط وأقل من طبيب أسنان واحد، وأقل من مساعد طبي واحد، وتسع مرضيين. وقد تفقد الصومال بعض العاملين حالياً في مجال الرعاية الصحية، لأن كثيرين منهم تراودهم الرغبة في الهجرة سعياً وراء حياة أكثر أمناً وعمل أفضل دخلاً (سامر جبور وإيمان نويهض، ورقة خلفية للتقرير).

تدل إحصاءات برنامج الأغذية العالمي على أن قطاعاً واسعاً من السكان يعاني نقص التغذية، ويقيم أكثر من خمس هؤلاء في مناطق ينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة جداً، مثل وادي جوبا ومناطق غيدو وباكول وباي في الجنوب. وهناك نحو 1.53 مليون شخص يتلقون المعونات الغذائية في كل أرجاء الصومال.⁸⁶ أما من حيث التعليم فقد انخفضت معدلات الالتحاق بالصفوف الابتدائية في فترة 2000-2006 إلى 22 في المائة⁸⁷ بالنسبة إلى الأطفال ممن هم في سن الدراسة، وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة من يحسنون القراءة والكتابة من البالغين إلى 19.2 في المائة.⁸⁸ ويفيد مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في العام 2002⁸⁹ أن في الصومال أحد أدنى معدلات الالتحاق بالمدارس في أفريقيا. كما يقدر مسح آخر أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن الانتظام في المدارس الابتدائية أن عدد الملتحقين بالصفوف المدرسية من الصف الأول حتى الثامن في العام 2002 يبلغ 286,808 تلاميذ، يشكل الذكور 64 في المائة منهم والإناث 36 في المائة. هذه الأعداد استخدمت لتقدير معدلات الملتحقين بالدراسة الابتدائية للذكور والإناث مقارنةً بالعدد التقديري للسكان من الفئة العمرية نفسها. وبناءً عليه بلغ المعدل الكلي للانتساب إلى المدارس الابتدائية في الصومال 16.9 في المائة، وللذكور 20.8 في المائة، وللإناث 12.7 في المائة. يضاف إلى ذلك أن آلافاً من الأطفال اليتامى والمشردين قد تركوا ليصارعوا وحدهم أوضاعاً في منتهى القسوة، إذ ينتشر تجنيد الصغار من جانب الميليشيات على نطاق واسع. ويمثل ذلك واحداً من التطورات المحزنة التي سجلتها تقارير الأمم المتحدة، وتطرق إليها الفصل الرابع من هذا التقرير.

إن معدلات الذين يعرفون القراءة والكتابة بين البالغين في الصومال هي من أدنى النسب في العالم، وتراوح بين 34.9 في المائة في المناطق الحضرية، و10.9 في المائة في مناطق الريف والبادية. ويتدنى هذا المعدل بين الإناث البالغات

إلى 6.7 في المائة في هذه المناطق. هذا الواقع يعكس، في جانب منه، غياب فرص التعلم في الصومال في أعقاب الحرب الأهلية، وبخاصة في المناطق النائية، حيث أن شرائح عريضة من السكان ممن هم في سن الدراسة تفتهم فرص الحصول على التعليم الأساسي.

٧. تهديد البيئة

إن الاحتلال والتدخل العسكري، باعتبارهما شكلاً من أشكال الحرب، يلحقان الضرر بالأنساق الإيكولوجية في ناحيتين رئيسيتين. فالبيئة نفسها قد تكون مصدراً للنزاع لأنها تحتوي على الموارد التي تدور حولها المنافسة وتحتدم إلى أن تتحول نزاعاً مسلحاً. وفي الوقت نفسه قد تتضرر البيئة نفسها جراء الحرب المتصلة بالمنافسة أو بأسباب أخرى للنزاع، فعلى سبيل المثال تضرر الحروب بالبيئة من خلال إتلاف الزراعة والبنية التحتية، وهو ما يتوجب على الدولة إصلاحه وإعادة تأهيله بكلفة باهظة بعد انتهاء النزاعات. غير أن البيئة تظل، حتى بعد انتهاء القتال، معرضة للمخاطر جراء مخلفات الحرب، مثل القنابل التي لم تفجر والأسلحة التالفة وأطلال المباني والسفن الغارقة والطائرات المدمرة إضافةً إلى الألغام الأرضية وغبار السموم المنتشرة في الماء والهواء.

أ. العراق

أدت الحرب في العام 2003 إلى طرح النفايات وسواها في الشوارع دونما ضابط، بسبب إخفاق أنظمة جمع القمامة وما يعترضها من قيود ونتيجة عمليات نهب المعدات. كذلك خلف النزاع كميات ضخمة من الركام والأنقاض بعد الخراب الذي ألحقه القصف بالمباني (بما في ذلك الأبنية التي يحتمل أن يتركها اليورانيوم المنضب والإسبتوس) والعتاد العسكري (كالمركبات والذخيرة غير المنفجرة واليورانيوم المنضب).⁹⁰

وأدت الحرب في العراق إلى تلوث المياه والهواء والترربة بشتى أنواع الملوثات. وإضافةً إلى طرح أنقاض ما خلفته الحرب في نهر دجلة، أدى انقطاع الكهرباء المتكرر إلى تعثر إمدادات المياه، ما دفع الناس إلى استخدام الموارد المائية غير الصالحة. ومن الأمثلة على تلوث الهواء خلال الحرب ما وقع يوم 20 آذار/مارس 2003، عندما أشعلت السلطة العراقية السابقة النار في حقل النفط في الرميلة لحجب الرؤية أمام الطائرات

قد تكون البيئة
مصدراً للنزاع

أدت الحرب في العراق
إلى تلوث المياه
والهواء والترربة

أسهمت ممارسات إسرائيلي في تدهور البيئة الفلسطينية

المغيرة بستار دخاني. تصاعدت آنذاك سحب الدخان حتى باتت مشاهدتها ممكنة من الكويت. ولجأت السلطة العراقية السابقة إلى هذا الأسلوب في أماكن أخرى، وكان الدخان الكثيف يحمل مواد سامة أثرت في صحة المدنيين والمقاتلين على حد سواء. كذلك الخنادق التي حفرت خلال الحرب كشفت باطن التربة، وموارد المياه الجوفية، ومياه الشرب، وعرضتها للتلوث.⁹¹

ب. الأرض الفلسطينية المحتلة

أثرت السياسات الإسرائيلية بشكل سلبي في البيئة، وكان من أخطر آثارها استنزاف موارد المياه الفلسطينية، ما أدى إلى تقويض أوضاع المياه بصورة عامة في تلك المناطق. ووصل حجم العجز في المياه في الضفة الغربية وغزة إلى 50 مليون متر مكعب سنوياً، فيما ارتفع مستوى التلوث المائي إلى معدلات عالية. وتراوح درجات تركيز الكلوريد في 90 في المائة من إمدادات المياه ما بين 250 و2,000 مليلتر/لتر (وتقتضي المعايير الدولية بالأ تتجاوز هذه المستويات 250 مليلترًا لكل لتر)، بينما تتجاوز درجة تركيز النترات المستوى الدولي وهو 50 مليلترًا/لتر.⁹²

وأسهمت ممارسات إسرائيل كذلك في تدهور البيئة الفلسطينية بإهمالها أنظمة تصريف المياه في المناطق المحتلة، وبإخفاقها في الالتزام بالمعايير الدولية بهذا الخصوص. فالمستوطنات تضخ ملايين الأمتار المكعبة من مياه الصرف في قيعان الأنهار وغيرها في الأرض الفلسطينية المحتلة. في الضفة الغربية وحدها، ضخّت المستوطنات، التي كان يقيم فيها في عام 2000 نحو 350,000 مستوطن، ما معدّله 40 مليون متر مكعب من مياه الصرف سنوياً، مقارنةً بما مجموعه 33.72 مليون متر مكعب في العام لأهل الضفة الغربية بأسرهم. وفي غزة، تتدفق مياه الصرف في المناطق الرملية أو تنقل بالصهاريج وتضخ إلى وادي السلقا، ووادي غزة وقيعان السيول الأخرى. إلا أن جانباً من هذه المياه يتسرب إلى البحر الأبيض المتوسط أو باطن الأرض، ويمتزج بمخزون المياه الجوفية.⁹³

وقد أقامت سلطات الاحتلال محطة لتجميع مياه الصرف في بيت لاهيا إلى الشمال من قطاع غزة، ويقع هذا المرفق على مقربة من مجمّع سكني كبير. ويفيد مركز «الميزان» لحقوق الإنسان أن المحطة تقع فوق ما كان ذات يوم أصفى وأنقى طبقة صخرية مائية في غزة، وقد

أصيب هذا المخزون المائي الآن بالتلوث، ما قضى على مستقبل التنمية الزراعية والفلاحة في تلك المنطقة.⁹⁴

ج. الصومال

جاء التدخل العسكري في الصومال ليضيف وطأته إلى انهيار الضوابط التشريعية والتقليدية المنظمة لاستخدام الموارد الطبيعية والوصول إليها، بل إنه عجل بهذا الانهيار. ويرى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة⁹⁵ أن الصراعات الجماعية، واستلاب الأرض، وتزايد الضغوط على الموارد، قد تضاعفت منذ أمد بعيد لتخريب الصومال وإتلاف البيئة فيها بصورة ظاهرة للعيان. وتنعكس الأضرار، التي تفاقت بفعل موجات الاحتلال واحتدام النزاعات، في الإسراع باجتثاث الشجر والنبات قرب المناطق المأهولة بالسكان، بل امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك؛ كما هي الحال في الإفراط في صيد أنواع منتقاة من الأحياء البحرية على أيدي جهات أجنبية تعمل بصورة غير مشروعة على الشواطئ، وفي تصحر الأراضي الذي عجل به الرعي المفرط والإدارة السيئة لتأجير الأراضي، كل ذلك في سياق سياسي وعسكري فوضوي متناهي الضراوة؛ وكذلك في ظهور تجارة الفحم النباتي الجشعة، وبخاصة مع بلدان الخليج. وقد اجتمعت كل هذه العوامل لتعجيل بإزالة الأحراج، وأدت إلى الإخلال بنظام الفيضانات الموسمية، مثلما أسهمت في تآكل التربة.

أدت تجارة الفحم النباتي دورًا شديد الأثر في إتلاف غابات السنط في جنوب الصومال، وهي التي تحافظ على الاستقرار البيئي والتوازن الإيكولوجي لمصلحة الرعاة ومربي الماشية. إذ يقدم التجار الساعون إلى تحقيق الأرباح الفاحشة على اجتثاث صفوف كاملة من هذه الشجيرات لتصديرها إلى الخارج بالدرجة الأولى. تحويل الأشجار المقطوعة فحمًا نباتيًا عملية تلوث الهواء والأجواء المحلية. وفي العام 2000، قُدر إنتاج الفحم النباتي الإجمالي بنحو 112,000 طن متري؛ وارتفع عام 2005 إلى ما يقدر بنحو 150,000 طن متري، وكان 80 في المائة من تلك الكمية يوجه للتصدير إلى بلدان الخليج، بينما استخدم منه 20 في المائة فقط للاستهلاك المحلي.⁹⁶ ومن الوجوه الأخرى للاستغلال البشع للأوضاع الفوضوية في الصومال إلقاء المواد السامة، التي تحتويها مبيدات الحشرات المستخدمة في أوروبا، في سيول المياه المحلية.

تفاقت الأضرار البيئية في الصومال بفعل موجات الاحتلال واحتدام النزاعات

الصحيح. كذلك انسحاب إثيوبيا من الصومال يمهّد السبيل لمبادرات جديدة.

غير أن الأسئلة الصعبة التي ستظل قائمة في الحالات الثلاث تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة، والمجتمع، والاقتصاد في مراحل ما بعد النزاع في تلك البلدان. ذلك أنه ما زال على الأطراف العراقية أن تلتقي في إطار سيرورة سياسية شاملة، وما زالت محاولات المصالحة في الصومال تراوح مكانها، كما لا يزال النزاع بين فتح وحماس قائماً دون حل. وينبغي أن تبدأ محاولات جديدة لإقرار السلام في المنطقة من خلال حوار جديد حول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مع إشراك الدول المجاورة مثل سورية. كذلك ينبغي إعطاء الأولوية لإزالة العراقيل التي تعترض سبيل العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما تقول صحيفة نيويورك تايمز في إحدى افتتاحياتها،⁹⁹ فإن «ذلك يعني تجميد بناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وتوسيعها. ويعني كذلك رفع حواجز الطرق التي لا حاجة أمنية لها بين المدن والبلدات الفلسطينية. أما في القدس الشرقية فذلك يعني التوقف عن الإخلاء المهين للفلسطينيين من أرضهم ويعني، في غزة، التوسع في الاستثناءات في الحصار للسماح باستيراد الإسمنت ومواد البناء.»

ويؤكد هذا الوضع أن هناك مسؤوليات كبيرة ينبغي على الأمم المتحدة أن تتحملها في ما يتصل بمصير البلدان التي تخضع للاحتلال الأجنبي أو التدخل العسكري. غير أن الأمم المتحدة تعرضت للتهميش في ما يتعلق بقضيتي العراق والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أما الصومال فقد واصلت جهودها الحثيثة لإعادة الاستقرار والأوضاع الأكثر إنسانيةً. ويتطلب ذلك تعاون جميع الأطراف والمصالح الخاصة. وواقع الحال أن الإطار النزيه الوحيد لتحقيق أمن الإنسان والأمن القومي على حد سواء في البلدان الثلاثة هو الأمم المتحدة. وقد تكتسب جامعة الدول العربية بعض المصداقية والفاعلية إذا تعاونت مع المنظمات الدولية لتحقيق هذه الغاية. غير أن الوصول إلى هذا الهدف يستوجب من القوى الدولية والإقليمية أن تترك المجال مفتوحاً أمام الأمم المتحدة، وأمام جامعة الدول العربية، لمعالجة الأضرار الماثلة على أرض الواقع.

استعرض هذا الفصل الآثار الواسعة التي يخلفها التدخل العسكري على أمن الإنسان في ثلاثة بلدان عربية. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة والصومال والعراق، فرض الاحتلال والتدخل العسكري كلفة باهظة على حياة الناس وحرّياتهم، مع ما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات وتداعيات على الدخل والعمالة والتغذية والصحة والتعليم والبيئة. لقد أطلق هذا التدخل شرارة المقاومة، ودائرة من العنف والعنف المضاد في آن واحد، وشمل ذلك كلاً من المحتلين وضحايا الاحتلال على حد سواء، وامتدت آثاره إلى البلدان المجاورة، وأسفر عن اختلال أمن الإنسان والأمن القومي على مدى جبهة أكثر اتساعاً.

وستظل تسوية النزاعات الدائرة في هذه الحالات الثلاث مرهونة إلى حد بعيد بمخططات أطراف خارجية. فحتى عندما اعتمدت الحكومات العربية مواقف موحدة إزاء بعض هذه القضايا، أخفقت في الالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، أو بإنفاذ القرارات التي اتخذتها في هذا السياق.

والسؤال المطروح في ظل الأوضاع الراهنة هو: ما الذي يمكن القيام به لإنهاء التدخل العسكري؟ ويجدر بنا أن نتذكر أن سلطات الاحتلال في الحالات الثلاث، وفي ظروف مختلفة، قد أقرت بأن الاحتلال وضع مؤقت، ولم تأخذ إسرائيل موقفاً صريحاً من فكرة قيام دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب. ويتوقع البدء الفعلي بانسحاب القوات الأميركية من العراق في أواخر العام 2011،⁹⁷ كما أعلنت إثيوبيا أن مهمتها قد استكملت في كانون الأول/ديسمبر 2008.⁹⁸

ومع ذلك، فإن من الواجب بذل جهود حثيثة لترجمة النوايا المراوغة إلى خطط ملموسة، ولا سيما في حالة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حيث تؤدّي الهيمنة الإسرائيلية العسكرية إلى زعزعة مفاوضات التسوية وحيث يتوجب بذل جهود دبلوماسية خاصة لإزالة الشكوك ووقف أعمال الاستفزاز والعداء من جانب الطرفين. وفي حالة العراق، تمثّل الاتفاقية التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأميركية والحكومة العراقية حول انسحاب القوات الأميركية خطوة في الاتجاه

تمتد آثار
التدخل العسكري
إلى البلدان المجاورة

تسوية النزاعات الدائرة
في الأرض الفلسطينية
المحتلة والصومال
والعراق مرهونة إلى
حد بعيد بمخططات
أطراف خارجية

- 1 .Galtung 1964
- 2 بموجب معاهدة السلام الموقعة بين إسرائيل ومصر، انسحبت إسرائيل كلياً من سيناء عام 1982.
- 3 في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1981، صادق الكنيست الإسرائيلي على «قانون مرتفعات الجولان»، الذي يطبق القوانين الإسرائيلية على منطقة الجولان.
- 4 حكومة الولايات المتحدة الأمريكية 2003 (بالإنجليزية).
- 5 حكومة الولايات المتحدة الأمريكية 2004 (بالإنجليزية).
- 6 حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق 2008 (بالإنجليزية).
- 7 حكومة الولايات المتحدة الأمريكية 2009 ج (بالإنجليزية).
- 8 وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 2006 (بالإنجليزية).
- 9 وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 2009 (بالإنجليزية).
- 10 ميثاق الأمم المتحدة 1945.
- 11 .Dale 2008
- 12 حكومة المملكة المتحدة 2008 (بالإنجليزية).
- 13 .Elsea, Schwartz and Nakamura 2008
- 14 Global Security Organization قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008.
- 15 Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008.
- 16 «ايراك بادي كاونت» (إحصاء الجثث في العراق) 2003-2009، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008 (بالإنجليزية).
- 17 .Burnham et al. 2006
- 18 .The New England Journal of Medicine 2006
- 19 حكومة الولايات المتحدة الأمريكية 2009 ب (بالإنجليزية).
- 20 حكومة المملكة المتحدة 2008 (بالإنجليزية).
- 21 .Fischer 2006
- 22 حكومة الولايات المتحدة الأمريكية 2009 أ (بالإنجليزية)، حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرحلة الممتدة من حزيران/يونيو 2003 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2006.
- 23 Iraq Coalition Casualty Count، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008
- 24 Iraq Coalition Casualty Count، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008.
- 25 الأمم المتحدة - شعبة الأخبار ووسائل الإعلام 2008 (بالإنجليزية)؛ 2009 أ (بالإنجليزية)؛ 2009 ب (بالإنجليزية).
- 26 البيانات للفترة 2000-2008 استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية بتسليم 2009.
- 27 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008 (بالإنجليزية).
- 28 هيومن رايتس ووتش 2008 أ (بالإنجليزية).
- 29 هيومن رايتس ووتش 2008 أ (بالإنجليزية).
- 30 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008 ج.
- 31 هيومن رايتس ووتش 2008 أ (بالإنجليزية).
- 32 يونامي 2008.
- 33 هيومن رايتس ووتش 2008.
- 34 هيومن رايتس ووتش 2008 ب (بالإنجليزية).
- 35 «قانون مكافحة الإرهاب» رقم 13 (لسنة 2005). وحسب تقرير «هيومن رايتس ووتش»، يعرف القانون الإرهاب، بصورة عامة، بأنه «كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الإضرار بالمتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف والفرع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية»
- 36 هيومن رايتس ووتش 2008 ب (بالإنجليزية).
- 37 هيومن رايتس ووتش 2008 ب (بالإنجليزية).
- 38 .Ferwana 2006
- 39 منظمة العفو الدولية 2006 (بالإنجليزية).
- 40 منظمة العفو الدولية 2007 أ (بالإنجليزية).
- 41 منظمة العفو الدولية 2007 ب (بالإنجليزية).
- 42 هيومن رايتس ووتش 2008 ب (بالإنجليزية).
- 43 البنك الدولي 2008 ب (بالإنجليزية).
- 44 Beehner 2007 (بالإنجليزية).
- 45 منظمة العمل الدولية 2007 (بالإنجليزية).

- 46 .Platts 2008
- 47 .Beehner 2007
- 48 .Arnove and Abunimah 2003
- 49 من الصعب تقديم إحصاءات دقيقة عن الفساد المؤسسي في الهيئات الحكومية الجديدة. غير أن هيئة النزاهة العامة العراقية التي أسست بعد الحرب، أبلغت عن أكثر من 2,500 حالة فساد بقيمة إجمالية تعادل 18 مليار دولار. وجرى تجريم عدد من المدراء العاميين، ووكلاء الزارات، والوزراء في 42 من تلك الحالات التي تضمن بعضها ممارسة أنواع مختلفة من التهريب. ومع أن المحاكم العراقية نظرت في بعض الحالات التي شملت عدداً من كبار المسؤولين، وأصدرت أحكاماً قضائية بحق المتهمين، فإن المذنبين لم يودعوا السجن أو يفرض عليهم الاعتقال في معظم الحالات. بل إن بعضهم أعين على الهرب خارج البلاد قبل أن تتمكن الحكومة من استرجاع ما اختلسوه من أموال. وقد وقعت أسوأ حالات الابتزاز والفساد في قطاع النفط، حيث اكتشف المحققون في هيئة النزاهة وهيئات أخرى دولية عمليات ضخمة لتهريب البترول في سنوات ما بعد الاحتلال. ويشير تقرير للمفتش العام في وزارة النفط إلى أن الفساد في قطاع الطاقة قد كلف العراق ملايين الدولارات بسبب نقص سجلات الإنتاج، وغياب أنظمة الرقابة الداخلية، وضعف البنى التنظيمية وفرق العمل، وبخاصة في أقسام التدقيق. وربما كان الأسوأ من ذلك كله أن بعض الميليشيات والقوى السياسية المتحالفة مع الزعامات العشائرية، تسيطر على المنشآت البترولية، بما فيها حقول النفط، وأنابيب البترول وموانئ التصدير التي يتصرفون حيالها كما لو كانت إقطاعات تابعة لهم، بعيداً عن إشراف الحكومة، أو الهيئات الدولية، أو حتى قوات الاحتلال. وحالت هذه الظاهرة دون التأكد، بصورة دقيقة، من الحجم الفعلي لصادرات النفط (صلاح نصراوي، ورقة خلفية للتقرير).
- 50 منظمة الشفافية الدولية 2008 (بالإنجليزية).
- 51 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008ز (بالإنجليزية).
- 52 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008ز (بالإنجليزية).
- 53 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 2007 (بالإنجليزية).
- 54 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 2008 أ (بالإنجليزية).
- 55 خليل التوفكجي 2003.
- 56 .Akkaya, Fiess, Kaminski and Raballand 2008
- 57 .Akkaya, Fiess, Kaminski and Raballand 2008
- 58 .Akkaya, Fiess, Kaminski and Raballand 2008
- 59 آخر المعلومات المتوفرة للمرحلة.
- 60 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.
- 61 البنك الدولي 2004 (بالإنجليزية).
- 62 منظمة العمل الدولية 2008 ب (بالإنجليزية).
- 63 آخر المعلومات المتوفرة عن الصومال من منظمات دولية تعود إلى العام 2002.
- 64 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزية).
- 65 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزية).
- 66 نوقشت قضية المهجرين في الفصل الرابع من هذا التقرير: «انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة».
- 67 برنامج الأغذية العالمي 2009 (بالإنجليزية).
- 68 أوكسفام 2007 (بالإنجليزية).
- 69 ايرك بادي كاونت (تعداد الجثث في العراق) 2003-2009، قاعدة البيانات الإحصائية على الإنترنت 2008 (بالإنجليزية).
- 70 .Burnham et al. 2006
- 71 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2005 (بالإنجليزية).
- 72 .Susan Watts, Sameen Siddiqi, Alaa Shukrullah, Kabir Karim, and Hani Serag 2007
- 73 نيرة الأوقاتي 2008.
- 74 المؤتمر الدولي للصليب الأحمر 2007 (بالإنجليزية).
- 75 منظمة إنقاذ الطفولة 2007 (بالإنجليزية).
- 76 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 2006 (بالإنجليزية).
- 77 منظمة الصحة العالمية 2006أ (بالإنجليزية).
- 78 منظمة الصحة العالمية 2005ج (بالإنجليزية).
- 79 الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان 2006.
- 80 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2005.
- 81 اليونسكو 2005 (بالإنجليزية).
- 82 .Barghouti and Murray 2005
- 83 .Barghouti and Murray 2005
- 84 اليونسيف 2009 (بالإنجليزية).
- 85 اليونسيف 2009 (بالإنجليزية).
- 86 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006.

اليونيسف 2009 (بالإنجليزية) ، آخر المعلومات المتوافرة للمرحلة.	87
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزية).	88
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي 2003 (بالإنجليزية).	89
برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007 (بالإنجليزية).	90
برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007 (بالإنجليزية).	91
وزارة شؤون البيئة 2000.	92
وزارة شؤون البيئة 2000.	93
معهد الأبحاث التطبيقية 2005.	94
.International Union for Conservation of Nature (IUCN) 2006	95
.Somalia's Coal Industry 2007	96
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق 2008 (بالإنجليزية).	97
وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 2009 (بالإنجليزية).	98
نيويورك تايمز 2009 (بالإنجليزية).	99